A

ويبـــو

A/39/13 Add.4
الأصل : بالإسبانية
التاريخ : ٢٠٠٣/٨/١٥

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات التاسعة والثلاثون

جنيف، من ٢٢ سبتمبر/أيلول إلى الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣

وقع نظام البراءات الدولي
على البلدان النامية:
دراسة من إعداد السيدة ديبورا لازرد

وثيقة تقدمها الأمانة

الدراسة الواردة في هذه الوثيقة واحدة من أربع دراسات عن وقع نظام البراءات الدولي على البلدان النامية، أوعز المدير العام بإعدادها، ويمكن الاطلاع عليها في الوثائق A/39/13 Add. 1 إلى A/39/13 Add. 4. ولمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع، انظر الوثيقة A/39/13.

ومؤلفة هذه الدراسة هي السيدة ديبورا لازرد، وهي باحثة علوم مستقلة ومديرة سابقة لشعبة البراءات في المعهد المكسيكي للملكية الصناعية.

والآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلفة وليست بالضرورة آراء الدول الأعضاء في الويبو أو أمانتها.

وقع نظام البراءات الدولي
على البلدان النامية:

(MA)

دراسة من إعداد السيدة ديبورا لازرد
مديرة سابقة لشعبة البراءات في المعهد المكسيكي للملكية الصناعية

يوليه/تموز ٢٠٠٣

قائمة المحتويات

الصفحة

خلاصة وافية ٣
الهدف ٣
المنهجية والنتائج..... ٣
قائمة الرسوم البيانية ٥
قائمة الجداول ٥
الفصل الأول: مقدمة ٦
ألف – خلفية الموضوع..... ٦
باء – الأهداف ٧
جيم – الاستراتيجية والمنهجية..... ٧
الفصل الثاني: المكسيك كمرجع: أسباب الخيار ٩
ألف – استراتيجيات التنسيق على الصعيد الدولي ٩
باء – استراتيجيات التنسيق على الصعيد الوطني – التشريعي ١٠
جيم – استراتيجيات التنسيق في الممارسات اليومية لفحص طلبات البراءات ١١
دال – استراتيجيات التنسيق بغرض الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات ١٢
الفصل الثالث: ما لسياسات تحديث حقوق الملكية الصناعية من تأثير في الابتكار والتنمية التكنولوجية في المكسيك ١٥
ألف – الابتكار واتجاهات التنمية التكنولوجية في المكسيك وارتباطها بحقوق الملكية الصناعية ١٨
باء – تاثير الاستراتيجيات العلمية والتكنولوجية وارتباطها بحقوق الملكية الصناعية ٢٣
جيم – تأثير اعتماد معاهدة التعاون بشأن البراءات في الابتكارات الوطنية والتنمية التكنولوجية ٢٦
الفصل الرابع: خاتمة..... ٣٠
مراجع ببليوغرافية ٣٣

بيان سيرة مؤلفة الدراسة

بيان سيرة السيدة/ ديبورا لازرد سالتييل ٣٥

خلاصة وافية

الهدف

أجريت هذه الدراسة لتحديد الوقع المحتمل لنظام البراءات الدولي على البلدان، وبخاصة اتجاهاته التنسيقية. والغرض من ذلك هو توضيح بعض الشكوك المتعلقة بالتكاليف والمنافع التي قد يسببها تعزيز نظام البراءات لقطاعات معينة من السكان، لا سيما القطاعات المعنية بإنتاج التكنولوجيا وتطويرها.

المنهجية والنتائج

أجري هذا البحث على أساس استخدام المكسيك كمرجع لأن هذا البلد أضاف عجلة ثانية إلى الجهاز الذي يوجه سياسة تحرير وعولمة اقتصاده الوطني خلال السنين الخمس عشرة الأخيرة، كما يرد وصف ذلك في هذه الوثيقة، واختار تعزيز حقوق الملكية الصناعية بمختلف وسائل التنسيق المماثلة لتلك المنصوص عليها في نظام البراءات الدولي.

ولمحاولة تحليل الارتباط المتبادل والتأثير المحتمل للسياسة الرامية إلى تحديث نظام الملكية الصناعية المكسيكي وعمليات الابتكار التكنولوجي، تطلب الأمر قبول هذه السياسة كجزء أساسي من قدرة أي شركة من الشركات على الوقوف في طليعة منافسيها واكتساب مزايا تنافسية لنفسها بالتالي.

وإذا كانت المكسيك قد تمكنت حقاً من أن تكون أحد البلدان المنتجة للعلوم والتكنولوجيا الرفيعة المستوى والتأثير، إلا أنه لم تتوفر لها الشروط الملائمة لإقامة الرابطة الحيوية بين القطاع الأكاديمي والعلمي وقطاع الأعمال القادر على تحويل التنمية التكنولوجية إلى هياكل مؤسسية للابتكار. وتوحي المؤشرات موضع التحليل في هذه الوثيقة بأن النمط ذاته لوحظ في بلدان أخرى في المنطقة.

ونتيجة لهذه التجزئة في تدفق التكنولوجيا، فإن المنافسة بين المؤسسات لم تتوقف طوال ٢٠ سنة على استراتيجيات الأعمال التي شملت أنشطة البحث والتطوير كقوة دافعة رئيسية لعملية الابتكار.

وعلى الرغم من ذلك، وبناء على تنفيذ مخطط الابتكار في الصناعة الوطنية، فإن تعزيز حقوق الملكية الصناعية بالاقتران بالقرارات التي اتخذتها المكسيك في محاولة منها لتحقيق تكامل أفضل مع الاقتصاد العالمي، دعا الشركات الوطنية في العقد الأخير إلى زيادة مشترياتها التكنولوجية من الخارج، مما عزز من جانبه قدرة هذه الشركات على المنافسة في الأسواق الدولية بالانتفاع بالتكنولوجيا المتقدمة التي طلبتها.

ونتيجة لذلك، وبالتوصية بإنشاء بنية تحتية بمقدورها التكيف مع أي مخطط للابتكار سواء في الحاضر أو في المستقبل، بالاستناد إلى عمليات البحث والتطوير على الصعيد الداخلي، أو تنفيذ استراتيجيات لاكتساب أو اعتماد المعارف من الخارج كما يحدث ذلك أكثر فأكثر في أغلب الأحيان، أصبحت سياسات الملكية الصناعية عنصراً أساسياً من عناصر أنظمة الإنتاج التي اهتمت بها الشركات.

وفضلاً عن ذلك، ونظراً إلى أن معاهدة التعاون بشأن البراءات هي حالياً ومستقبلاً جزء أساسي من أي نظام دولي لحماية التنمية التكنولوجية، فإن هذه الدراسة خصصت فصلاً لبحث تأثير هذا النظام في قطاعات الإنتاج العلمي والتكنولوجي في المكسيك.

إن الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات قدم زخماً الابتكار والتطور التكنولوجي من ثلاثة جوانب، فهي أولاً تتيح رفع معايير جودة وفعالية الأعمال التي يباشرها المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، وتوفر ثانياً طريقاً آمناً ومرناً يمكن للمنتفعين بها اتباعه مع تنويع خياراتهم في نفس الوقت

فيما يخص عدد البلدان التي يزمعون طلب الحماية فيها وتسويق تكنولوجياتهم بالتالي، وتـــوفر ثالثـــاً إطاراً دولياً لمساعدة المنتفعين بها المعنيين بمباشرة الابتكار التكنولوجي مع التأكد من الناحية القانونية من عدم تكرار جهودهم، بالإضافة إلى الإلمام بالاتجاهات التجارية المتوقعة.

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني الأول: مقارنة الطلبات تبعاً لقناة الإيداع

الرسم البياني الثاني: نمط الصادرات الوطنية

الرسم البياني الثالث: زيادة الناتج المحلي الإجمالي

الرسم البياني الرابع أنماط طلبات البراءات

الرسم البياني الخامس: الإيداعات النسبية لطلبات البراءات تبعاً للمواطنين

الرسم البياني السادس: نسبة التوزيع تبعاً لفئة الطلب: المواطنون

الرسم البياني السابع: نسبة التوزيع تبعاً لفئة الطلب: الأجانب

الرسم البياني الثامن: الرصيد التكنولوجي

الرسم البياني التاسع: الميزانية التي يديرها المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا، تبعاً للأنشطة

الرسم البياني العاشر: لمحة عن الإنتاج العلمي والتكنولوجي في المكسيك

الرسم البياني الحادي عشر: عدد الطلبات الممنوحة للمكسيكيين في الخارج

الرسم البياني الثاني عشر: نسبة مشاركة طلبات البراءات المكسيكية في العالم

الرسم البياني الثالث عشر مشاركة طلبات البراءات المكسيكية في بلدان أوروبية معينة

قائمة الجداول

الجدول الأول: المدفوعات في الخارج مقابل الأتاوات والمساعدة التقنية

الجدول الثاني: تأثير ناتج المنشورات العلمية المكسيكية خلال خمس سنوات

الجدول الثالث: التأثير النسبي في بلدان مختارة

الجدول الرابع: طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات الواردة من بلدان نامية

الجدول الخامس: عدد طلبات البراءات المكسيكية المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات

الفصل الأول: مقدمة

ألف – خلفية الموضوع

في أثناء انعقاد سلسلة الاجتماعات السادسة والثلاثين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، قام المدير العام لهذه المنظمة بمبادرة عرفت بـ "جدول أعمال الويبو بشأن البراءات"[١]، وكان المأمول منها أن توفر التماسك والتوجيه والترابط المنطقي لتطوير نظام البراءات الدولي في المستقبل.

وتمثل الجهود المبذولة بغرض التصديق على معاهدة قانون البراءات وإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات ومواصلة مناقشة معاهدة قانون البراءات الموضوعي الركن الأساسي لجدول أعمال الويبو بشأن البراءات، الذي يستهدف أساساً البحث عن حلول للمشكلات الملحة التي تؤثر في نظام البراءات، وبخاصة ازدياد عبء العمل الذي يواجه عدداً كبيراً من المكاتب في العالم، وإنشاء جهاز يسمح بإعداد نظام سهل الاستخدام لحيازة وحفظ ودعم الحقوق، وتعزيز استغلال البراءات والتكنولوجيا في نفس الوقت بالاستناد إلى عمليات فعالة وقليلة التكلفة تتمشى مع تطلعات أصحاب الطلبات.

وفي سبيل البحث عن خيارات لتحسين إجراءات منح البراءات، ركز جدول أعمال الويبو بشأن البراءات جل جهوده على تحديد الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز وتنسيق النظام[٢]. وبناء على هذا المخطط، ينبغي إجراء التنسيق على كل المستويات واستخدامه كوسيلة لمنح البراءات على الأخص وفقاً لإجراءات مقررة دولياً، واعتماد أنظمة إقليمية من شأنها دعم البنية التحتية للمكاتب الصغيرة، وتنسيق معايير الفحص الموضوعي بغرض الإسراع في تحقيق مفهوم واحد للفحص.

بيد أن هذا المخطط هو موضع تساؤلات كثيفة في عدد من القطاعات التي تثور فيها شكوك مقلقة من حيث وقع مثل هذا التنسيق على البلدان النامية. فقد ادعى البعض أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ومستويات التنمية المتباينة تقتضي إنشاء أنظمة مختلفة للملكية الفكرية لا يمكن تكييفها بصورة معقولة بموجب معيار عالمي واحد[٣].

ويرى المتسائلون أنفسهم أن أي هيكل منسق قد يكون أقل مرونة بكثير من الهيكل الذي يوصي به اتفاق تريبس (اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة)، وأن من دواعي القلق بصورة خاصة أنه سيترتب على هذه الحالة منح براءات عن موضوعات لا تمت بالقدرة على الاختراع إلا قليلاً، وكذلك في مجالات تكنولوجية ترفض فيها حماية البراءات اليوم[٤][٥]. وعلاوة على ذلك، يرى البعض أنه لا ينبغي حرمان البلدان النامية من المرونة اللازمة لتصميم أنظمتها المتعلقة بالملكية الصناعية، والتي توفرت للبلدان الصناعية في السابق، وأنه لا ينبغي فرض نظام متين للحماية على البلدان النامية دون تقييم شامل وموضوعي لتأثير هذا النظام في تنميتها[٦].

وبناء عليه، ففي الاجتماعات التي عقدتها جمعيات الدول الأعضاء في الويبو سنة ٢٠٠٢، كررت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي طلبها، ودعت الأمانة إلى إجراء دراسة عن التأثير المحتمل لجدول أعمال الويبو بشأن البراءات في البلدان النامية، وطلبت إليها عدم التركيز على مصالح المنتفعين بالنظام فحسب، بل كذلك على مصالح الحكومات والمستهلكين والمجتمع عامة، نظراً إلى أن من الأهمية بمكان أخذها في الحسبان لتقدير الآثار الضارة المحتملة المترتبة على تشديد إجراءات حماية البراءات[٧].

واستجابة لذلك الطلب، باشرت أمانة الويبو إعداد وثيقة بشأن وقع جدول أعمال الويبو بشأن البراءات على البلدان النامية، واقترحت مباشرة ذلك العمل بإعداد أربع دراسات مستقلة في مختلف أقاليم العالم، على أمل التوصل إلى نظرة أكثر عالمية عن المسائل موضع النظر. وهذه الوثيقة هي جزء من العمل المطلوب إنجازه.

باء – الأهداف

الغرض من هذه الدراسة هو تحري التأثير المحتمل لجدول أعمال الويبو بشأن البراءات، وعلى الأخص اتجاهاته التنسيقية، في البلدان النامية، ومحاولة توضيح بعض المجالات المشكوك فيها والمتعلقة بالتكاليف والمنافع المحتملة التي ينطوي عليها تعزيز نظام البراءات بالنسبة لقطاعات معينة من السكان، وعلى الأخص القطاعات المعنية بإنتاج التكنولوجيا وتطويرها.

وتتمثل الأهداف المحددة لهذه الدراسة فيما يلي:

- الكشف عن تأثير اتجاهات التنسيق في نظام البراءات، وفي تعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا؛
- وتقييم ما لتعزيز حقوق الملكية الصناعية من تأثير في الإنتاج العلمي والتكنولوجي؛
- وفحص ما لمعاهدة التعاون بشأن البراءات من تأثير في القطاعات المعنية بالإنتاج العلمي والتكنولوجي.

جيم – الاستراتيجية والمنهجية

وقع اختيارنا على تحليل ما للاتجاهات التنسيقية الملحوظة في جدول أعمال الويبو بشأن البراءات من تأثير في القطاعات المعنية بإنتاج التكنولوجيا وتطويرها، حيث إن الدور الرائد الذي يؤديه الابتكار التكنولوجي كان أحد الأبعاد الأساسية لقدرة الأمم على المنافسة في مضمار ظاهرة عولمة الاقتصادات[٨].

وقد استفيد من المكسيك كمرجع للبحث، لأن هذا البلد أضاف عجلة ثانية إلى الجهاز الذي يوجه سياسة تحرير وعولمة اقتصاده الوطني، كما يرد شرح ذلك ببعض التفصيل في الفصل الثالث من هذه الوثيقة، واختار من ثم تعزيز حقوق الملكية الصناعية بمختلف وسائل التنسيق المماثلة لتلك المنصوص عليها في جدول أعمال الويبو بشأن البراءات.

ويقدم الفصل الثالث بياناً عن التأثير الذي باشرته سياسة تحديث حقوق الملكية الصناعية في أنشطة الابتكار وتطوير التكنولوجيا في المكسيك. وترتكز الدراسة أساساً على مؤشرات نظام البراءات، بيد أنها تشمل معلومات مستقاة من مجالات أخرى، وبخاصة من الدوائر الأكاديمية والمؤسسية، علماً بأن هذه المعلومات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحيازة وتطوير واستغلال التكنولوجيا.

ويرد في بداية الفصل وصف لطرائق العمل التي اعتمدت في التشريع الوطني من أجل تسيير نظام البراءات كعامل حقيقي حفاز للتقدم التكنولوجي في الصناعة والتجارة في المكسيك. وثمة محاولة أخرى أجريت لوضع هذا العمل في مكانه في مضمار الوقائع الوطنية بمساعدة تحليل مختصر للتأثير الذي باشرته سياسات الملكية الصناعية في التنمية الاقتصادية للبلد.

وينقسم الفصل الثالث إلى ثلاثة أجزاء، ويبدأ الجزء الأول بتحليل التفاعل بين حقوق الملكية الصناعية واتجاهات تطوير التكنولوجيا في البلد. ويحاول أيضاً تحديد الدور الذي يمكن أن يؤديه جهاز التنسيق في مجال الابتكار التكنولوجي، ويجري مقارنات مع بلدان المنطقة الأخرى. وتركز الدراسة أساساً على الكشف عن نطاق قدرة المؤسسات على المنافسة.

ويستهدف الجزء الثاني فحص الاستراتيجيات العلمية والتكنولوجية التي نفذت في البلد، وكيفية مساعدتها في تطوير وتحسين التكنولوجيا بغية تحويلها إلى سلع غير مادية. ويرد في الجزء الثاني أيضاً تحليل لتكلفة ومنافع تعزيز حقوق الملكية الصناعية من أجل تحديد إمكانات عرقلتها أو حفزها لتطوير العلوم والتكنولوجيا في البلد، كما ترد فيه مقارنات مع بلدان المنطقة الأخرى.

ويستعرض الجزء الثالث والأخير التأثير الذي باشره الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في قطاعات الإنتاج العلمي والتكنولوجي في المكسيك. وأجري تقييم كمي لذلك التأثير، ولم تهمل جوانبه الكيفية رغم ذلك.

ويرد في الفصل الرابع ملخص نهائي لنتائج الدراسة، بالإضافة إلى عدد من الاستنتاجات والمقترحات المعدة للمستقبل.

الفصل الثاني: المكسيك كمرجع: أسباب الخيار

منذ الثمانينات من القرن العشرين، اعتمدت المكسيك المعروفة تقليدياً باتجاهاتها الحمائية والتدخلية نهجاً آخر يحبذ الاقتصاد الحر التنافسي، مما أدى إلى إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للاقتصاد المكسيكي. وانضمت المكسيك إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في سنة ١٩٨٦، وبذلك جهوداً منذ ذلك الوقت لفتح أسواقها التجارية بوسائل مختلفة، بما فيها تخفيض التعريفات الجمركية وخصخصة عدد من مؤسسات الدولة وتحرير الاستيراد ونظام الرقابة على نقل التكنولوجيا وإصدار قانون جديد بشأن الاستثمارات الأجنبية[٩].

ففي مواجهة تصاعد المنافسة التجارية والصناعية في المكسيك وفي كل أنحاء العالم نتيجة لانفتاح السوق المحلية للتجارة الأجنبية وتنامي عولمة الاقتصاد الدولي خلال الثمانينات من القرن العشرين، تعين على المكسيك أن تضع إطاراً قانونياً أكثر مصداقية وشفافية للاستثمار ونقل التكنولوجيا، بعدما أصبحت سياسات الملكية الصناعية عوامل للثقة واليقين.

وحاولت المكسيك في نفس الوقت أن تجعل نظام البراءات في مستوى للحماية يماثل نظام البلدان الصناعية، بحيث يمكن لها تحسين مركزها التنافسي وتكامل اقتصادها مع الاقتصاد الدولي عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، وتشجيع التنمية الصناعية والتجارية في الوقت ذاته.

وفي نهاية الثمانينات تقريباً، بدأت عملية مكثفة لتنسيق نظام الملكية الصناعية المكسيكي وهيكلته من جديد، بل لا تزال العملية جارية اليوم، بغية توفير نظام فعال وشفاف يسمح للمنتفعين به بالحصول على حفوفهم والحفاظ عليها كوسيلة حمائية متوازنة للدفاع عن حقوقهم المشروعة وتطلعات الغير.

ونفذت الاستراتيجيات الرامية إلى تنسيق نظام الملكية الصناعية المكسيكي في أربعة مجالات، هي المجال الدولي، ومجال التشريع الوطني، ومجال الممارسات اليومية لفحص طلبات البراءات، ومجال الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات. واعتمدت أغلب الاستراتيجيات رؤية مماثلة لتلك المنصوص عليها في جدول أعمال الويبو بشأن البراءات، وهي محل البحث أدناه.

ألف - استراتيجيات التنسيق على الصعيد الدولي

خضع الاقتصاد المكسيكي لتحويل اقتصادي ومؤسسي خطير الأهمية خلال العقدين الأخيرين، نظراً لزيادة حدة ظاهرة العولمة في العالم أجمع. ونجم ذلك التحول عن اندماج المكسيك مؤخراً في الاقتصاد العالمي. وفي دراسة عن المكسيك، برزت ثلاثة أحداث رئيسية كان لها وقع على البلد في تلك الفترة، وهي الانضمام إلى (الغات) سنة ١٩٨٦، والمفاوضات بشأن معاهدة اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ونفاذها في سنة ١٩٨٤، وانضمام المكسيك إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في سنة ١٩٨٤ أيضاً[١٠].

وبالنسبة إلى حقوق الملكية الصناعية، فإن جهود التدويل شكلت جزءاً من الاتجاه العالمي للتكامل التجاري، بغية إتاحة فرص أفضل للتصدير، وجعل السلع المستوردة أكثر قدرة على التنافس، وتوفير إطار قانوني أكثر أمناً وشفافية للاستثمار ونقل التكنولوجيا.

وكان الانضمام إلى اتفاق تريبس واحداً من العوامل الرئيسية لذلك الإصلاح، لأنه يقترح تخفيض أو إلغاء الحواجز التجارية فيما يتعلق بالإطار النظامي للسلع والخدمات، كما يقترح التنسيق من خلال رفع مستويات الحماية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وتعكس أحكام الاتفاق البحث عن مستويات مشتركة دنيا للحماية في هذا المجال، وكانت الأداة الأساسية التي تحقق بها تنسيق التشريعات، وبصورة عامة المؤسسات والمكاتب المخصصة لإدارة حقوق الملكية الفكرية لكل من البلدان الصناعية والبلدان النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وتجدر الإشارة إلى التماثل بين توقيت ومضمون المفاوضات المتعلقة باتفاق تريبس من جهة والفصل السابع عشر من معاهدة اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من جهة أخرى. فقد أكد عدد من الكتاب أن هذا الفصل السابع عشر هو أكثر أهمية من اتفاق تريبس، وأن التزاماته تعكس العزم على التنسيق الذي كان مثالاً لإعداد فصول متماثلة النطاق في الاتفاقات التجارية التي وقعتها المكسيك[١١]. واليوم، المكسيك طرف في عشر معاهدات متعددة الأطراف بشأن هذه المسألة، وفي عشر معاهدات بشأن التجارة الحرة تحتوي فصولاً عن الملكية الفكرية.

وبعد ثماني سنوات تقريباً من دخول اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيز التنفيذ، تنعكس القوة والسلامة التجارية للسوق في تنامي سبل التجارة الثلاثة بمعدل ١٣ في المائة في المتوسط كل سنة، وفي أن المكسيك أصبحت الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة[١٢].

وعوضاً عن ذلك، فإن انضمام المكسيك إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في سنة ١٩٩٥ استهدف الإسهام في عملية تدويل الشركات المكسيكية عن طريق تشجيع التبادلات التجارية مع البلدان الأخرى وحماية التكنولوجيا الوطنية في الأسواق الأجنبية، كما استهدف تعزيز جاذبية الاستثمار عن طريق زيادة الموثوقية الدولية للبراءات الممنوحة في المكسيك.

باء – استراتيجيات التنسيق على الصعيد الوطني – التشريعي

إن الجهود الكثيفة التي بذلتها المكسيك من أجل تنسيق حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الدولي كان لها تأثير مباشر على إعادة هيكلة نظام الملكية الصناعية على الصعيد الوطني. وتوجت تلك الجهود في سنة ١٩٩١ بدخول القانون الاتحادي بشأن حماية الملكية الفكرية حيز التنفيذ وإصلاحه في سنة ١٩٩٥ وإحلال قانون الملكية الصناعية محله وإنشاء المعهد المكسيكي للملكية الصناعية في سنة ١٩٩٣.

وعُهد بنظام البراءات إلى المعهد المكسيكي للملكية الصناعية على أساس أنه المركز، ويشمل الأدوات القانونية والتقنية للفحص ومنح حقوق الملكية الصناعية من جهة، كما يشمل الخدمات والبنية التحتية اللازمة لإدارة هذه الحقوق ورصدها واستغلالها وإنفاذها من جهة أخرى. كما كان من المفهوم أن المقابل الطبيعي لنظام البراءات هو حصول عامة الجمهور على المعلومات المتضمنة في وثائق البراءات بسهولة وبأقل التكاليف، مما ترتب عليه إنشاء مجال متخصص في المعهد المذكور تقدم فيه الخدمات لتيسير الحصول على المعلومات التكنولوجية والانتفاع بها كوسيلة لدعم أبحاث المخترعين الوطنيين.

وبالنسبة إلى الأحكام الرئيسية التي أدخلها التشريع الجديد حيز التنفيذ، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

١- على أساس تشجيع الاستثمار في كل مجالات الابتكار على حد سواء لاستحداث سلع وعمليات صناعية جديدة، انخفض عدد القطاعات التكنولوجية التي لا تزال مستبعدة من الحماية بموجب البراءات انخفاضاً ملموساً، لا سيما في المجالات التالية:

(أ) العمليات البيولوجية الأساسية لإنتاج واستنسال واستولاد النباتات والحيوانات؛

(ب) والمواد البيولوجية والوراثية كما تصادف في الطبيعة؛

(ج) واستيلاد الحيوانات؛

(د) جسم الإنسان وأجزاء الجسم الحية؛

(هـ) والأنواع النباتية الجديدة.

٢- الاكتشافات التي تتلخص في التعريف بأشياء تتواجد في الطبيعة دائماً أو الكشف عنها، حتى وإن كانت مجهولة للإنسان سابقاً، وطرائق المعالجة الجراحية أو العلاجية أو التشخيصية المطبقة على الجسم، وكذلك الطرائق المتعلقة بالحيوانات، ما زالت كذلك مستبعدة من الحماية بموجب البراءة، حيث إنها لا تعتبر اختراعات لأغراض القانون.

٣- اعتباراً من سنة ١٩٩١، عدلت مدة البراءة وأصبحت ٢٠ سنة اعتباراً من تاريخ إيداع الطلب.

٤- أصبح منح تراخيص إجبارية عن البراءات مقصوراً على الظروف الاستثنائية التي تنطوي على نقص حاد في منتج معين أو على انتهاك جسيم من جانب المالك.

وثمة أحكام أخرى هي موضع النظر في جزء لاحق من هذه الوثيقة، نظراً لأهميتها كعامل حفاز للتأثير الذي قد تباشره سياسات نظام الملكية الصناعية في الابتكار وتطوير التكنولوجيا في المكسيك.

جيم - استراتيجيات التنسيق في الممارسات اليومية لفحص طلبات البراءات

اعتباراً من بداية التسعينات من القرن الماضي، اصبح مكتب البراءات المكسيكي يواجه أزمات في ممارسة عمله، نظراً لأنه أصبح من الواضح أن الزيادة المطردة في عدد طلبات البراءات، بالإضافة إلى تنوع وتعقد التكنولوجيا الجديدة المؤهلة للحماية، تسببت في زيادة عبء عمله إلى حد كبير، مما اضطر المسؤولين عن تنفيذ النظام إلى البحث عن طرائق بديلة تمكن المكتب من أداء عمله على نحو فعال من حيث الكم والكيف، بغية تلبية احتياجات وتطلعات المنتفعين بالنظام.

وتطلبت زيادة عدد الطلبات وتعقدها أيضاً إعادة تنظيم إجراءات فحص البراءات ومنحها، بالاعتماد على جهاز يسمح بزيادة الإنتاجية وضمان مراقبة الجودة في نفس الوقت.

ونتيجة لتنسيق الاستراتيجيات التي اختارتها المكسيك، رأى المسؤولون أن ثمة عوامل مشتركة كافية في التشريع الوطني تسمح بالانتفاع بأعمال البحث والفحص التي تباشرها مكاتب الدول الأخرى. ولذلك، ففي سنة ١٩٩١ أدرج في التشريع الوطني فصل نص فيه صراحة على قبول أو طلب الاستنتاجات الموضوعية للبحوث التي تباشرها المكاتب الأجنبية، عند فحص طلبات البراءات فحصاً موضوعياً.

وبناء عليه، استفادت المكسيك خلال السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة من الأعمال التي باشرتها المكاتب الأخرى كمواد مرجعية لفحص طلبات البراءات فحصاً موضوعياً. وفي هذا الصدد، انتفعت بخاصة بالبراءات الممنوحة من المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، وبتقارير البحث التي تسلمتها من المكتب الأوروبي للبراءات، أو مؤخراً بتقارير البحث والفحص المعدة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات.

وكانت درجة الاستفادة من هذه المواد جزئية، لأن الأمر يتطلب من جهة إجراء بحوث مسبقة تكميلية تقتصر على قاعدة وطنية للبيانات، ولأن النصوص التشريعية والممارسات ليست منسقة تماماً من جهة أخرى، مما استدعى إبرام اتفاقات تعاونية لمعرفة ما إذا كانت ممارسات المكاتب الأخرى صحيحة تبعاً للقانون الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير التي اعتمدتها المكسيك بغرض تفادي ازدواجية العمل كانت مصحوبة باستراتيجيات أخرى، بما فيها إنشاء مجالات متخصصة خلال العقد الأخير، من بينها إدارة البيوتكنولوجيا، وإعداد "دليل الفاحص" كوسيلة لمراقبة الجودة والتوحيد القياسي داخلياً، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع واسع النطاق سنة ١٩٩٩ تحت إشراف المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، مما أدى إلى زيادة عدد موظفي المعهد بنسبة تعادل ٨٠ في المائة، وإنشاء أربعة مكاتب إقليمية للنظر في الطلبات

الوطنية، وزيادة عدد الفاحصين المعنيين بفحص الطلبات فحصاً موضوعياً في إدارة البراءات بنسبة تعادل ١٠٠ في المائة.

وأدى التاثير المشترك للتدابير التي اعتمدتها المكسيك إلى زيادة ملحوظة في القدرة على فحص طلبات البراءات واتخاذ قرار في هذا الشأن، وزيادة عدد البراءات الممنوحة بنسبة تعادل ٢٤١ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الزيادة المطردة والمتواصلة في عدد الطلبات على الصعيد الوطني تعد تحدياً كبيراً، مما يقتضي اتخاذ تدابير عاجلة، بما فيها على سبيل المثال توظيف عدد كبير من الفاحصين الملمين بالفحص الموضوعي، وإنشاء إدارة تكون مسؤولة بخاصة عن تنسيق العمل ومراقبة الجودة، كما يقتضي تعديل قانون الملكية الصناعية لزيادة الوسائل المتاحة لأصحاب الطلبات لكفالة وإنفاذ حقوقهم المشروعة بأنفسهم، وتعزيز انتفاع الغير بالتكنولوجيا التي يتم الكشف عنها، وتنسيق التشريع الوطني تبعاً لأحدث الاتجاهات الدولية.

وإذا لم يكن الغرض الأساسي من هذه الوثيقة تحليل التأثير المحتمل الذي يباشره جدول أعمال الويبو بشأن البراءات في دور المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن التدابير التي تتخذ مثل اعتماد أنظمة إقليمية كوسيلة لدعم البنية التحتية للمكاتب الصغيرة، وتنسيق معايير الفحص الموضوعي بغية إجراء فحص واحد، وانتفاع المكاتب وأصحاب الطلبات بتكنولوجيا المعلومات لدفع عجلة معالجة البراءات، قد تكون مفيدة للغاية لإيجاد حل للتحديات التي تواجه المعهد.

دال – استراتيجيات التنسيق بغرض الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات

كان الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات إحدى وسائل التنسيق التي أسهمت إسهاماً كبيراً في تغيير رؤية وسير عمل المعهد المكسيكي للملكية الصناعية. وإذا كانت المعاهدة المذكورة تؤدي بحكم طابعها خدمات جليلة لأصحاب الطلبات ومكاتب البراءات، فإن نظامها يوفر مزايا عديدة أخرى، من بينها بالنسبة للمكسيك على وجه الخصوص زيادة ملموسة في تدفق طلبات البراءات على البلد بتوفير قناة بسيطة وملائمة للمنتفعين بالنظام في البلدان الأخرى والمالكين للتكنولوجيا الراغبين في حمايتها. وأصبح إيداع الطلبات بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات الوسيلة المفضلة لأغلب المنتفعين بالنظام بحيث إن ٨٠ في المائة من إجمالي عدد الطلبات التي وردت إلى المعهد في سنة ٢٠٠١ اتخذت القناة الدولية (انظر الرسم البياني الأول).

Graph I
COMPARISON OF APPLICATIONS BY FILING ROUTE

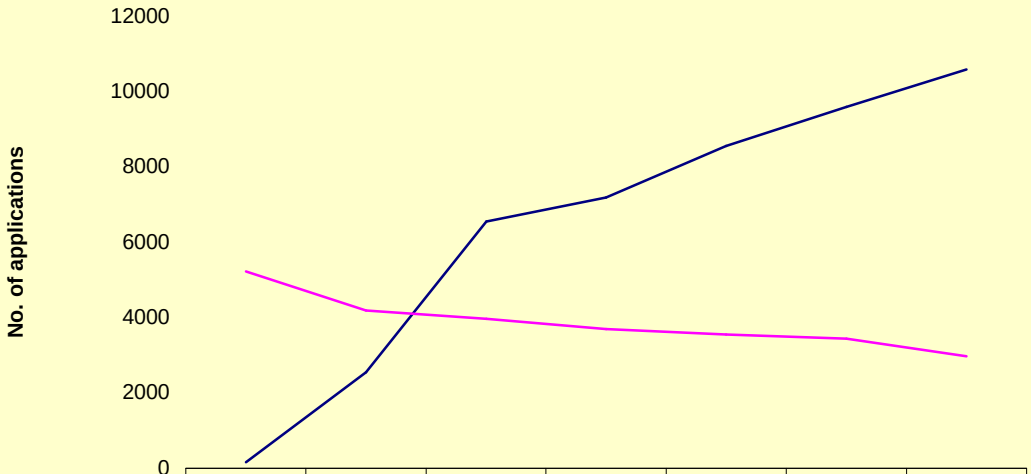

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
PCT	159	2554	6559	7190	8559	9591	10592
National	5234	4197	3972	3703	3551	3447	2974

Source: IMPI.

إن الانتفاع بمعاهدة التعاون بشأن البراءات كأداة للتنسيق كان له تأثير في فحص البراءات وإجراءات منحها من الناحية العملية. فالزيادة المتواصلة في عدد الطلبات ودرجة تعقدها لا يمكن استيعابها بتشغيل وتدريب عدد كاف من الموظفين المؤهلين فحسب، إذ إن ذلك يتجاوز بكثير إمكانات العديد من المكاتب، بما فيها المعهد المكسيكي للملكية الصناعية. ونتيجة لذلك، فإن معاهدة التعاون بشأن البراءات تتيح حلولاً بديلة محددة للغاية تسمح بالحد من ازدواجية العمل ورفع معايير أداء العمل من حيث النوعية والفعالية.

إن معاهدة التعاون بشأن البراءات هي مثال للتنسيق الكامل للإجراءات الشكلية، فهي تضع أحكاماً مشتركة لكل الطلبات المودعة بهذه القناة، مما يسمح بتخفيض عبء العمل إلى حد كبير في المكاتب الوطنية. ونتيجة لذلك، فإن المعهد المكسيكي للملكية الصناعية ينتفع حالياً بهذه القناة الدولية، التي مكنته من الاحتفاظ بقوة العمل المقررة له، واستيعاب الزيادة الهائلة لإجمالي عدد طلبات البراءات المودعة في البلد منذ سنة ١٩٩٥ (انظر الرسم البياني الرابع) دون الحاجة إلى تشغيل عدد إضافي من الموظفين لفحص طلبات البراءات من حيث الشكل.

وعلاوة على ذلك، فإن تقارير البحث والفحص المعدة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات تستخدم كمواد مساندة لتبسيط إجراءات الفحص الموضوعي، لأن استراتيجيات التنسيق التي اعتمدتها المكسيك توفر مجالاً كافياً للانتفاع بالعمل الذي تباشره مكاتب الدول الأخرى، كما أشير إلى ذلك أعلاه.

وفي هذا المضمار، واستناداً إلى التجربة المكسيكية، فإن هذه المبادرات التي تسعى في أعقاب عملية إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات لرفع معايير الجودة في أثناء البحث والفحص التمهيدي ستساعد في تعزيز ثقة مكاتب البلدان النامية في العمل بصورة فعالة وإجراء معظم العمل الذي تباشره مكاتب الدول الأخرى.

إن أحد الإصلاحات، وعلى وجه التحديد قرار جميعة معاهدة التعاون بشأن البـــراءات بتعـــديل مهلة الدخول في المرحلة الوطنية من ٢٠ إلى ٣٠ شهراً اعتباراً من تاريخ الأولوية بموجـــب المـــادة ٢٢(١)، بالاقتران بتقديم نتيجة البحث الدولي في شكل رأي كتابي بموجب الفصل الثـــاني فـــي كـــل الأحوال، يمثل ميزة مضاعفة لمكاتب البلدان النامية، حيث إنه سيوفر رأياً سديداً حتى بالنسبة للطلبات التي لا تدخل في نطاق الفصل الثاني من جهة، وحيث إنه سيتاح للهيئة الدوليـــة المعنيـــة بـــالفحص التمهيدي وقت كاف لتركيز النظر في الطلبات التي يهتم بها المعنيون بالأمر، بعد الاطلاع على نتائج التقرير الدولي للفحص التمهيدي، والتي ستساعد من جانبها في إجراء فحوص عالية الجودة من جهـــة أخرى.

كما قد يكون من المفيد للغاية أن يعتمد المعهد المكسيكي للملكية الصناعية جهازاً يســـمح بمـــنح البراءات تبعاً لإجراءات متفق عليها دولياً، أي بعبارة أخرى لو مددت المرحلة الدولية من أجل إعداد تقرير دولي رفيع المستوى وغير ملزم يشهد على استيفاء متطلبات الجدة والنشاط الابتكاري وقابليـــة التطبيق الصناعي[١٣]، لاستفاد من ذلك المعنيون بالأمر والمكاتب أكبر فائدة، حيث إن تخفيف عـــبء العمل الذي سيترتب على تدابير من هذا النوع سيؤدي أيضاً بلا شك إلـــى تحســـين جـــودة وفعاليـــة إجراءات الفحص ومنح الحقوق، بل سيتيح إمكانية إرضاء رغبات أصحاب الطلبات القليلي الخبـــرة، والذين يمثلون عادة أغلبية المبتكرين الوطنيين.

الفصل الثالث: ما لسياسات تحديث حقوق الملكية الصناعية من تأثير في الابتكار والتنمية التكنولوجية في المكسيك

ينص جدول أعمال الويبو بشأن البراءات على أن "نظام الملكية الصناعية المتين والحيوي، وبخاصة نظام البراءات (...) يجلب إلى السوق منتجات أكثر وأفضل لمصلحة الناس، ويشجع الاستثمار ونقل التكنولوجيا. ويوفر نظام البراءات الشروط التي يمكن بها إطلاق الطاقة الإبداعية وتحويلها إلى تنمية ملموسة ومستدامة".

وبغية إحراز النجاح في تحويل سياسات تحديث نظام الملكية الصناعية إلى وسائل حقيقية لتعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا لصالح الدوائر الصناعية والتجارية، اختارت المكسيك الإجراءات التالية:

(أ) تنسيق حماية حقوق الملكية الصناعية على مستوى مماثل لما توفره البلدان الصناعية للصناعة والتجارة، بحيث يمكن للمخترعين والباحثين ورجال الصناعة والتجارة المكسيكيين الاعتماد على الحماية التي تسمح لهم بالمنافسة على قدم المساواة مع غيرهم.

(ب) إنشاء جهاز في التشريع الوطني يعمل كعامل حفاز للأنشطة المتعلقة بالإنتاج والتنمية التكنولوجية في البلد. ويرد فيما يلي وصف لهذا الجهاز:

"١" منح الحماية للأنشطة العلمية أو للأبحاث التكنولوجية التي هي تجريبية صرفة أو للاختبار أو التعليم، بتقييد نطاق حقوق البراءات في مثل هذه الحالات؛

"٢" ومحاولة ترشيد معدل التقدم التكنولوجي، وإعداد نظام متوازن للملكية الصناعية في نفس الوقت، بمطالبة المخترع بأن يصف في طلب البراءة كل المعلومات التقنية التي يحتاجها رجل الصنعة لاستنساخ الاختراع، علماً بأن هذه هي أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف؛

"٣" واعتماد جهاز لمراقبة التكنولوجيا عن طريق نشر طلب البراءة بعد تاريخ الإيداع بثمانية عشر شهراً، بحيث يمكن للأطراف المعنية كافة أن تكون على علم على نحو كاف ومسبقاً بالسلع أو طرائق الصنع الجديدة التي يبدأ إدخالها في التجارة أو الصناعة، مع حماية البراءات، في غضون سنة أو سنتين؛

"٤" وسماح التشريع صراحة بالكشف السابق عن الاختراع بغية حماية الابتكارات الوطنية التي نشرت سواء بصورة غير متعمدة أو لأغراض الباحث الخاصة في المعارض أو في المقالات العلمية أو غيرها من وسائل الإعلام؛

"٥" وحماية نماذج المنفعة لتشجيع تطوير الابتكارات البسيطة؛

"٦" والعمل يومياً على حصر عرض الاختراع على الوصف الوارد في طلب البراءة من أجل تفادي إعاقة البحث والتكنولوجيا.

(ج) وإنشاء البنية التحتية وتقديم الخدمات الضرورية للحصول على المعلومات التكنولوجية المتضمنة في وثائق البراءات والانتفاع بها. ولا شك في أن تكنولوجيا المعلومات هي أداة لا غنى عنها في عملية الابتكار، حيث إنها وسيلة تسمح بتفادي تكرار الجهود، وبفهم اتجاهات التنمية التكنولوجية.

(د) وتعزيز استحداث ثقافة وطنية بشأن الموضوعات ذات الصلة بالملكية الصناعية، عن طريق شن حملات ترويجية مكثفة وتركيز المساعدة التقنية على إدارة وتطوير سلع غير مادية.

وسوف نبحث في الأجزاء التالية من الدراسة عن المعالم المرجعية التي يمكن أن تكون استنتاجات موضوعية عن تأثير الإجراءات السابق ذكرها في أنشطة وتنمية القطاعات المختصة بالإنتاج والتنمية التكنولوجية في البلد.

بيد أنه لكي يكون لهذا البحث سياق يتمشى مع الصورة الشاملة التي تظهر بها عمليات الابتكار التكنولوجي كخلفية للوقائع الوطنية، فإن التأثير الذي باشرته سياسات الملكية الصناعية في التنمية الاقتصادية للبلد يرد تحليله باختصار فيما يلي.

إن القرارات التي اتخذتها المكسيك بغرض تحقيق المزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي كان لها تأثير حاسم في كل من إنجازاتها الاقتصادية وطابع مؤسساتها وسير عملها. وأصبحت المكسيك ثامن مصدر عالمي، فقد زادت صادراتها بنسبة ٢١٠ في المائة (انظر الرسم البياني الثاني)، وهي البلد الأكبر الثاني الذي ينتفع بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين الاقتصادات الناشئة. ففي سنة ٢٠٠١، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٤٠٠ ٧٣٠ ٢٤ دولار، أي بنسبة ٨٧,٩ في المائة أعلى من أرقام سنة ٢٠٠٠. وهذا المؤشر هو في حد ذاته علامة على ثقة المستثمرين في البلد[١٤]. ونتيجة لكل هذه الأنشطة الاقتصادية، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الأخير (انظر الرسم البياني الثالث).

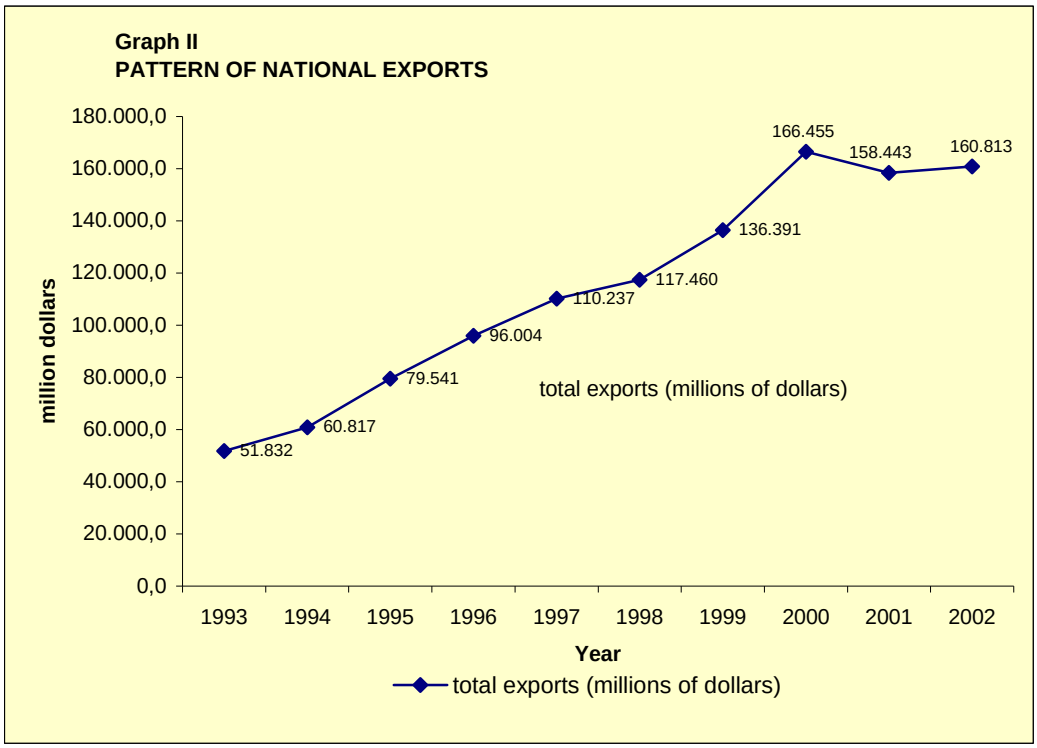

Source: Bank of Mexico.

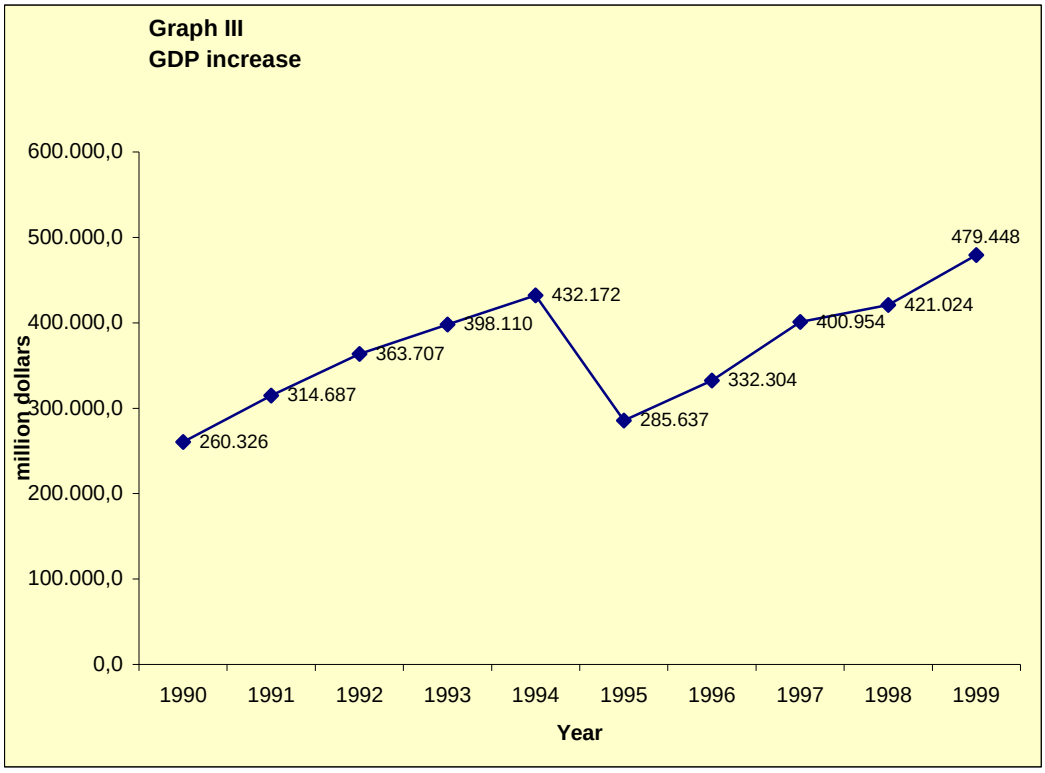

Source: Bank of Mexico.

ألف – الابتكار واتجاهات التنمية التكنولوجية في المكسيك وارتباطها بحقوق الملكية الصناعة

عند التحدث عن الابتكار، ينبغي تعيين موقعه في سياق إسهامه في قدرة الشركات على المنافسة، التي هي في الحقيقة ميزة ترجع إلى تحكم شركة من الشركات في خاصية أو مهارة أو وسيلة أو معرفة من شأنها تحسين فعالية عملها والتفوق على منافسيها[١٥]. وبناء عليه، فإن الابتكار عامل ضروري، إلا أنه لا يكفي لتحقيق القدرة على المنافسة، بل يمكن تعيين موضعه إما داخل أو خارج المؤسسات التجارية الفعلية[١٦].

وقد تبين من بعض الدراسات الحديثة العهد أن المؤسسات التجارية المكسيكية تبتكر عن طريق حيازة التكنولوجيا وتكييفها، وإقامة مختلف أشكال التعاون مع المؤسسات التجارية الأخرى لهذا الغرض، ودون تنفيذ مشروعات للبحث والتطوير بالضرورة، والانضمام إلى شبكات الإنتاج المعقدة استجابة لحوافز السوق[١٧][١٨].

وتؤيد هذه الاستنتاجات الاتجاهات التي كشفتها مؤشرات البراءات، حيث إنها توحي بأن قدرة الشركات على المنافسة في المكسيك لم تركز على الاستراتيجيات الرامية إلى الأخذ بأنشطة البحث والتطوير كمحور مركزي لعمليات الابتكار. ولما كان الحال كذلك، فإن عدد طلبات البراءات التي أودعها المواطنون في المكسيك تراوح خلال السنتين الماضيتين بين ٤٠٠ و٧٠٠ طلب في السنة. وخلال الفترة ذاتها، ونتيجة للسياسات الاقتصادية التي طبقها البلد، فإن الطلبات الأجنبية التي تسلمها المعهد المكسيكي للملكية الصناعية زادت بنسبة تعادل ٢١٥ في المائة (انظر الرسم البياني الرابع).

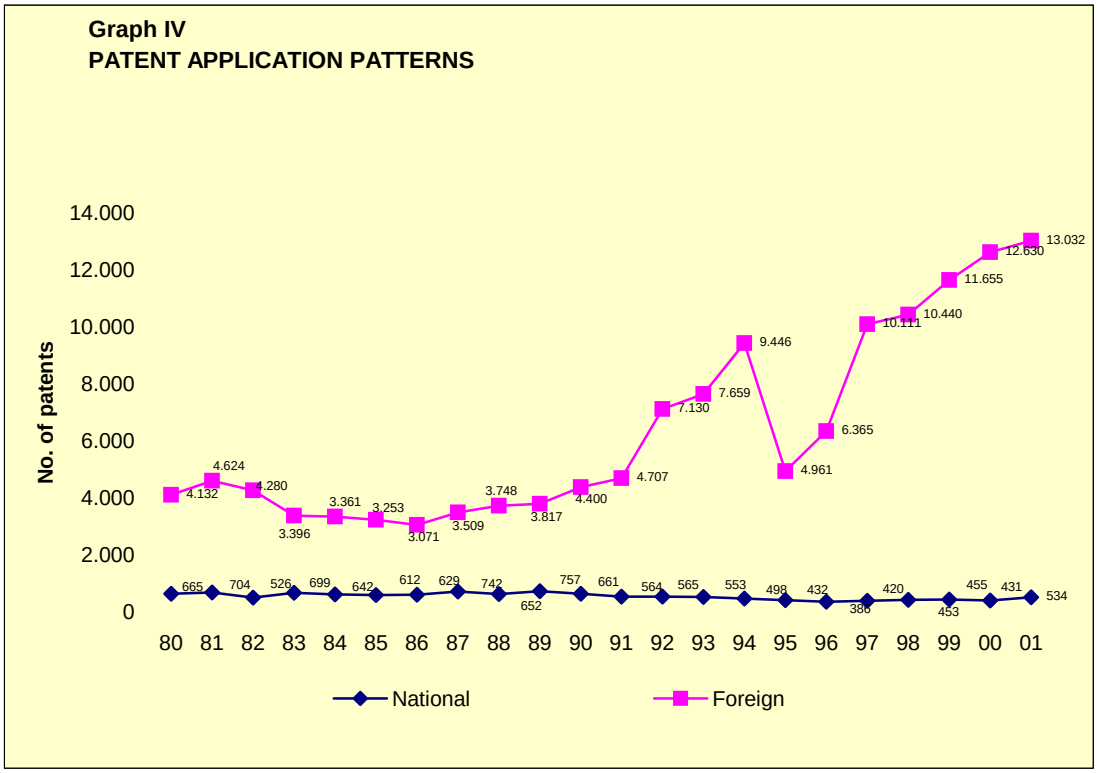

Source: IMPI.

إن عمليات مساندة الابتكار التكنولوجي معقدة ومتعددة الجوانب، وقد يكون من الصعب تحديدها بناء على عنصر واحد فقط، أي بناء على سياسات الملكية الصناعية مثلاً. ومع ذلك، فمن المهم إبراز تماثل مؤشرات البراءات في مختلف بلدان الإقليم، بما فيها الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوبا وكولومبيا، التي لوحظت فيها أنماط مستقلة في مجال الانفتاح التجاري وتحديث حقوق الملكية الصناعية، والتي اختلفت فيها طلبات البراءات التي أودعها المواطنون اختلافاً قليلاً للغاية في الحقيقة خلال العقد الأخير (انظر الرسم البياني الخامس).

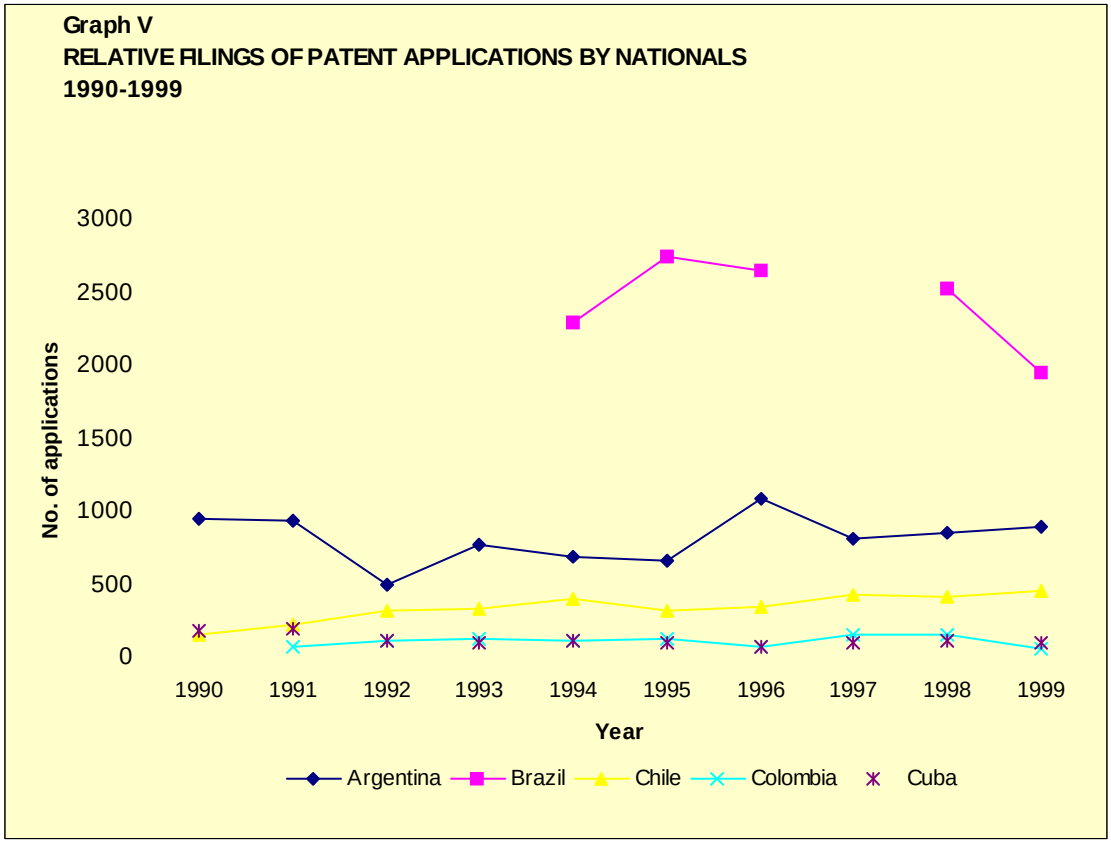

Source: WIPO and RICYT.

ولا ينبغي الاندهاش إذا استحال تحديد اتجاهات الابتكار والتنمية التكنولوجية في أي بلد بناء على سياسات الملكية الصناعية وحدها، لأن الابتكار يستدعي وفقاً لنظرة متعاصرة إنشاء شبكة للتعاون التكنولوجي واسعة النطاق تعمل فيها أوساط الأعمال كمحور مركزي، وتقيم فيها علاقات ثنائية ومتعددة الاتجاهات بغية مشاطرة المعارف والتعاون في البحث والتطوير والتدريب والتصنيع والتسويق[١٩].

وفي إطار هذا المخطط يتضح أن سياسات تشجيع الابتكار وتطوير التكنولوجيا التي اختارتها المكسيك لم تكن كافية لوضع نظام للابتكار تكون الشركات محوراً له، وتكون المنافسة على المعارف غاية له[٢٠]. ففي خلال العقد الأخير، لم تتجاوز نسبة حصة الشركات ٤٠ في المائة من إجمالي عدد الطلبات التي أودعها المواطنون (قارن بين الرسمين البيانيين السادس والسابع)، مما يتعارض مع الاتجاه الملحوظ في البلدان الصناعية أو في البلدان التي تتبع سياسات متينة لتشجيع البحث والتنمية التكنولوجية، مثل جمهورية كوريا التي تملك فيها عشر شركات رائدة فقط ٦٢,٤ في المائة من كل البراءات الممنوحة في هذا البلد سنة ١٩٩١[٢١].

Graph VI
PERCENTAGE DISTRIBUTION BY APPLICANT TYPE: 1999

Nationals

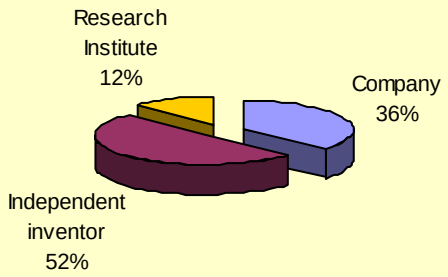

Graph VII
PERCENTAGE DISTRIBUTION BY APPLICANT TYPE: 1999

Foreigners

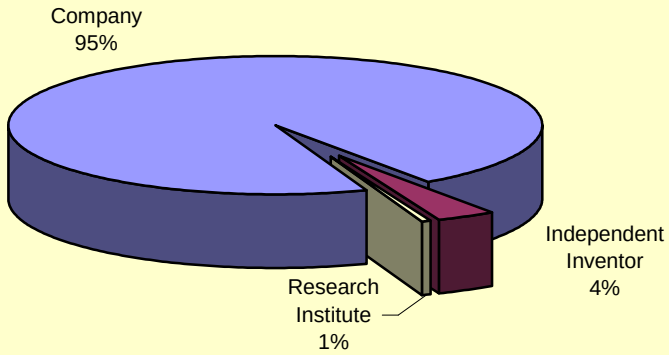

Source: IMPI.

ومع ذلك، فإن نظام الملكية الصناعية المكسيكي، كما هو معد في مخطط الابتكار المطبق في الصناعة الوطنية، يمكن النظر إليه على أنه أداة فعالة تدعم التحالفات التكنولوجية بين المؤسسات المختلفة، التي تحدد روابط المعرفة التي تتيح للشركات المكسيكية إمكانية الحصول على مهارات

وخبرات المنظمات الأخرى بغية حيازة وتكييف التكنولوجيا، سواء بالانتفاع انتفاعاً حصيفاً بالمعلومات التكنولوجية في تحديد اتجاهات السوق أو بدفع الأتاوات أو بالتعاقد من جديد على المساعدة التقنية.

وبتحليل الجانب الأخير، فإن ميزان التكنولوجيا هو سجل للمعاملات التجارية التي تشمل نقل المعلومات التكنولوجية بين بلد ما وبقية العالم. وهذا "الحساب الفرعي" لميزان المدفوعات، الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مخصص لرصد العملات الواردة والصادرة للمعاملات التي تشمل حقوقاً مقابل الانتفاع بالتكنولوجيا المسجلة كملكية صناعية، ولأداء الخدمات ذات المضمون التقني. وهذا المؤشر بالغ الأهمية، ليس لحساب المبالغ النقدية فحسب، التي هي قليلة بالمقارنة بالمعاملات الأخرى في ميزان المدفوعات، وإنما لأنه يعكس إمكانية نقل المعلومات التكنولوجية إلى الشركات.

وبالارتباط بالإطار الدولي، فمن بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، البالغ عددها ١٨ بلداً، والتي تقدم بيانات عن ميزان التكنولوجيا بانتظام، كانت البلدان ذات المعدل الأعلى في المشاركة في التجارة الشاملة للتكنولوجيا (مما يمثل ١١٤,٥٩٧ مليون دولار) في سنة ١٩٩٧ الولايات المتحدة الأمريكية بحصة نسبتها ٣٧,٧ في المائة في المتوسط، وألمانيا بنسبة ١٩,٨ في المائة، والمملكة المتحدة بنسبة ٧,١ في المائة، واليابان بنسبة ٧,٣ في المائة، وأسهمت أربعة بلدان بنسبة تعادل ٦٨ في المائة من المجموع. وبلغ إسهام المكسيك نسبة تناهز ٠,٧ في المائة من تجارة التكنولوجيا للبلدان الأعضاء في المنظمة المذكورة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، علماً بأن نسبة المكسيك كانت مماثلة لنسبة اسبانيا والبرتغال وفنلندا والنرويج والنمسا.

وخلال التسعينات من القرن الماضي، بلغت مدفوعات المكسيك مقابل حيازة التكنولوجيا والخدمات التكنولوجية ٤٦,٨٦ مليون دولار. ويتبين من أهمية المصروفات الواردة في ميزان التكنولوجيا عظم اعتماد الابتكار التكنولوجي للشركات القائمة في البلد على شراء التكنولوجيا المطورة في الخارج. ويوضح ذلك أن مصروفات ميزان التكنولوجيا تمثل أحد مؤشرات التنمية التكنولوجية في البلد.

وعند النظر في توزيع المصروفات بين الأتاوات والمساعدة التقنية، يلاحظ أن كلا منها اتبع نمطاً متفاوتاً نتيجة للكساد الاقتصادي الذي شهدته المكسيك سنة ١٩٩٥، وإن يكن بقدر أقل بالنسبة للأتاوات، حيث إن المعدل السنوي ارتفع بنسبة ٦,٦ في المائة في المتوسط، وبلغت نسبة الزيادة ٧٩,٢ في المائة خلال العقد الأخير (انظر الرسم البياني الثامن).

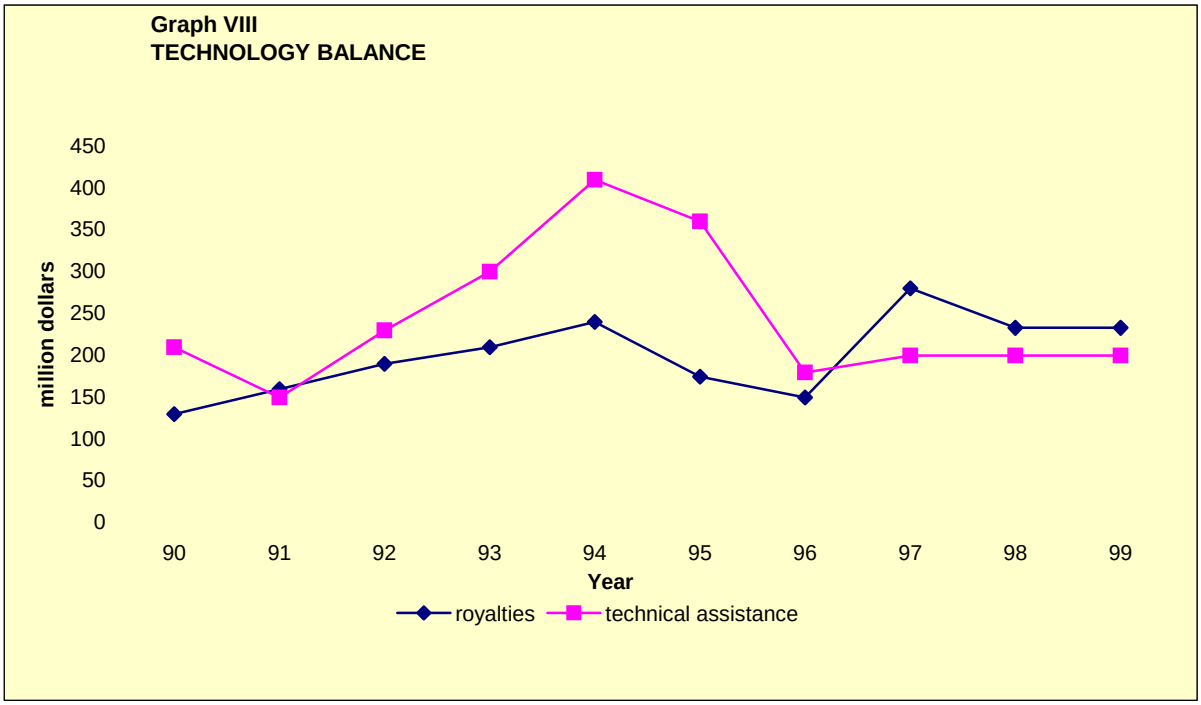

Source: Bank of Mexico.

ودعمت استراتيجيات تحديث النظام المكسيكي للملكية الصناعية إمكانية حصول المقاولين الوطنيين على التكنولوجيا الأجنبية والانتفاع بها. وكما يتبين من ارقام ميزان التكنولوجيا، فإن الشركات زادت مشترياتها من التكنولوجيا خلال العقد الأخير، وفضلت حيازتها عن طريق الانتفاع بالبراءات وحقوق الملكية الصناعية الأخرى بدلاً من استيراد خدمات المساعدة التقنية، واحتفظت بذلك باستقلال أكبر إزاء الوكالات الأجنبية.

أما الهندسة العكسية وطرائق الابتكار الأخرى عن طريق التقليد، فإنها كانت محدودة في سيناريو بلغت فيه سياسات تنسيق حماية الملكية الصناعية مستوى يماثل المستوى الذي بلغته الصناعة والتجارة في البلدان الصناعية[٢٣]، غير أن نقل التكنولوجيا المشمولة ببراءة أتاح للمنتفع بهذه التكنولوجيا فرصة الحصول على كل المعلومات والخبرات المتراكمة التي يحوزها مالك السند، مما يدفعه إلى الإسراع في التحديث، فضلاً عن أن نقل المعلومات التكنولوجية المستحدثة في مكان آخر يضاعف إمكانات الشركات المحلية للانتفاع بالتكنولوجيا المتقدمة والمنافسة في الأسواق الدولية.

والعلاقة بين شراء حق الانتفاع بالتكنولوجيا والحصول على خدمات المساعدة التقنية من جهة، وتقدم قدرة الشركات على المنافسة الدولية من جهة أخرى، يبدو أنها وطيدة إذا نظرنا إلى أداء بعض الفروع الرئيسية وتشكيلة صادراتها في حيازة التكنولوجيا من الخارج (انظر الجدول الأول).

الجدول الأول

المدفوعات في الخارج مقابل الأتاوات والمساعدة التقنية

النسبة المئوية

النشاط الاقتصادي	الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥
إجمالي السلع المصنعة (*)	١٠٠
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٢٢
الأنسجة والملابس والسلع الجلدية	١,٧

	صناعة الخشب	٠,١
	الورق والطباعة والصحافة	٧,٥
	الصناعات الكيميائية والسلع المطاطية والبلاستيكية	٢٤,٢
	السلع غير المعدنية	١,٩
	المعادن الأساسية	٠,٣
	السلع المعدنية والأجهزة والمعدات	٤١,٨
	الأجهزة والمعدات المنوعة	٣,٧
	معدات المكاتب والمحاسبة والحواسيب	١,٩
	الأجهزة الكهربائية والمعدات	٣,٢
	معدات الإذاعة والتلفزة والاتصالات	٧,٥
	الأدوات الطبية	٠,٨
	محركات السيارات	٢١,١
السلع المصنعة الأخرى		٠,٧
(*) يمثل قطاع التصنيع ٨٥ في المائة من إجمالي المعاملات في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥.		
المصدر: بنك المكسيك.		

وبناء عليه، فمن بين كل الصناعات التي يشملها قطاع التصنيع، كانت الفروع الأكثر حيوية من حيث الصادرات في التسعينات من القرن الماضي صناعة معدات الإذاعة والتلفزة والاتصالات، التي بلغ معدل نموها السنوي نسبة تعادل ٣٩,١ في المائة في المتوسط، وتليها صناعة السلع المطاطية والبلاستيكية، التي بلغ معدل نمو صادراتها نسبة تعادل ٢٤,٦ في المائة، وصناعة أجهزة ومعدات المكاتب ٢٣,٨ في المائة، وزادت صادرات الصناعة الهندسية بوجه عام بنسبة ٢١,٧ في المائة، وصادرات قطاع المعدات والأجهزة الكهربائية بنسبة ٢٢,٦ في المائة، وكانت صادرات صناعة محركات السيارات الأكثر أهمية بالمقارنة بإجمالي صادرات السلع المصنعة، إذ إن نسبتها ارتفعت من ٣٠ في المائة إلى ٣٧ في المائة بين سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩٩[٢٤].

وخلاصة القول، فإن الابتكار هو القدرة على إدارة المعارف على نحو خلاق للاستجابة لطلبات السوق[٢٥]. وفي هذا السياق، فإن سياسات الملكية الصناعية أصبحت جزءاً أساسياً من أنظمة الإنتاج التي تهتم بها الشركات، نظراً لأنها توفر بنية تحتية بمقدورها أن تساند أي مخطط للابتكار سواء حالياً أو مستقبلاً على أساس عمليات البحث والتطوير داخل الشركات، أو عن طريق استراتيجيات لحيازة أو اعتماد المعارف من مكان آخر كما يحدث أكثر فأكثر في أغلب الأحيان.

باء - تأثير الاستراتيجيات العلمية والتكنولوجية وارتباطها بحقوق الملكية الصناعية

إن البحث العلمي في المكسيك جدير بالذكر، حيث إنه نشاط مكثف في الجامعات ومراكز البحث الحكومية، ويموله الصندوق الاتحادي العام، ويركز على البحوث الأساسية والتطبيقية، ولكنه يسهم إسهاماً محدوداً في عملية الإنتاج الصناعي[٢٦].

وبناء عليه، فإن نحو ٩٠ في المائة من النفقات المرصودة في الميزانية التي يديرها المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا منذ التسعينات من القرن الماضي، وهو الوكالة التي تحدد سياسة البلد العلمية والتكنولوجية، خصصت لأنشطة البحث والتطوير التجريبي، وكذلك لأنشطة تعليم وتدريس

العلوم والتكنولوجيا، في حين لم يخصص للخدمات العلمية والتكنولوجية الفعلية سوى ١٠ في المائة تقريباً من إجمالي النفقات (انظر الرسم البياني التاسع).

Graph IX
BUDGET ADMINISTERED BY CONACYT, BY ACTIVITY

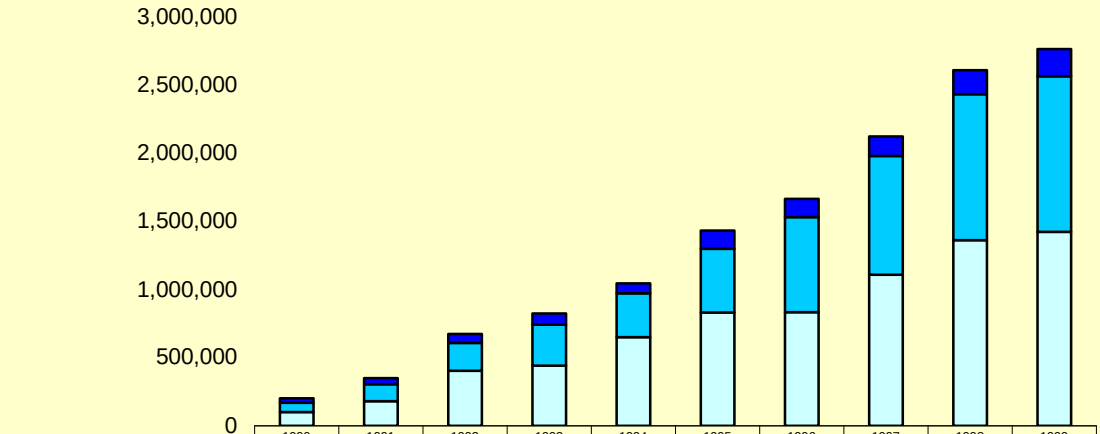

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
Scientific & tech. services	31,598	45,418	66,743	83,735	74,046	133,281	133,875	143,180	174,964	199,285
Education & Teaching in science & tech.	67,958	122,689	203,468	300,243	320,385	468,546	698,146	873,216	1,073,285	1,143,125
Experimental research & dev.	102,136	181,864	404,349	441,726	652,169	831,563	834,845	1,109,417	1,363,150	1,425,445

Source: CONACYT.

ونتيجة لهذه الرؤية الاستراتيجية، أدت القرارات السياسية التي اتخذت بشأن التوجيه الذي ينبغي أن يتبعه برنامج العلوم والتكنولوجيا في المكسيك إلى تعزيز الإنتاج العلمي الوطني في قطاعات متنوعة. فعلى سبيل المثال، إذا لم يلاحظ أي تغيير جوهري في عدد طلبات البراءات التي أودعها المخترعون الوطنيون خلال العقد الأخير، إلاّ أن عدد المقالات العلمية التي نشرها المكسيكيون وأدرجت في فهرس معهد المعلومات العلمية زادت بنسبة ٨٥ في المائة خلال فترة السنوات الخمس ١٩٩٠-١٩٩٤ و١٩٩٥-١٩٩٩ (انظر الرسم البياني العاشر).

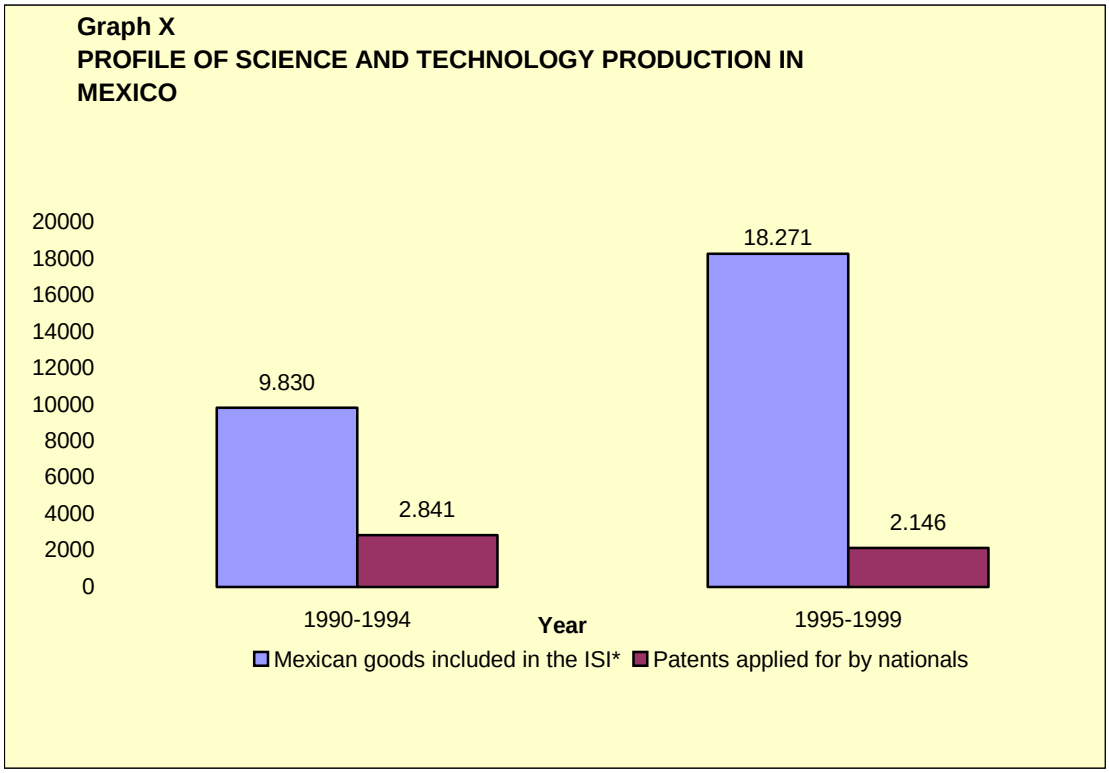

*Source: ISI

وخلال العقد الأخير، لم يتضاعف التطور العلمي الوطني كمياً فحسب، بل ازداد زيادة جوهرية أيضاً من حيث النوعية وتأثير ناتج المنشورات، علماً بأن ناتج المنشورات يحسب تبعاً لعدد مرات الاستشهاد بالأعمال العلمية المنشورة (انظر الجدول الثاني). وحساب الاستشهادات هو إحدى الوسائل الكفيلة بتسجيل الانتفاع بالمعارف المتضمنة في مشروعات البحث لأغراض أعمال لاحقة، وينتفع بها المجتمع العلمي الدولي.

الجدول الثاني

تأثير ناتج المنشورات العلمية المكسيكية خلال خمس سنوات

	الاستشهادات المسجلة		التأثير(*)	
	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥
المكسيك	١٦ ٦٠١	٣٩ ٢٣٢	١,٦٩	٢,١٥

(*)التأثير = الاستشهادات المسجلة / المقالات المنشورة

المصدر: معهد المعلومات العلمية، ١٩٩٩

وعند مقارنة زيادة الناتج العلمي ونوعيته على السواء مع بلدان معينة في الإقليم مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا، فإننا نشاهد من جديد اتجاهاً مماثلاً للغاية لما نلاحظه في المكسيك، حيث زاد الناتج العلمي ونوعيته على السواء زيادة جوهرية خلال العقد الأخير (انظر الجدول الثالث). وأدرجت الولايات المتحدة الأمريكية كمرجع هذه الدراسة، حيث إن هذا البلد هو واحد من أهم منتجي العلوم في العالم.

الجدول الثالث

التأثير النسبي في بلدان مختارة

	المقالات المنشورة		الزيادة	التأثير تبعاً لكل بلد		الزيادة
	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	٪	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	٪
الأرجنتين	١٠٤٠٨	١٦٦٠٣	٦٠	١,٧٨	٢,٣١	٣٠
البرازيل	٢١٤٢١	٣٥١٧٤	٦٤	١,٥٩	٢,١٣	٣٤
شيلي	٥٩٣١	٧٦٦٥	٢٩	١,٨٩	٢,٦٣	٣٩
كولومبيا	١٠٥٧	٢٠٦٨	٩٦	٢,٠٨	٢,٩٩	٤٤
المكسيك	٩٨٣٠	١٨٢٧١	٨٦	١,٦٩	٢,١٥	٢٧
الولايات المتحدة	١١٤١٦٩٢	١٢٢٦٧٨٥	٧	٤,٧٨	٥,٦٣	١٨

المصدر: معهد المعلومات العلمية، ١٩٩٩

وتبرز هذه النتائج إمكانات الابتكار وقدرة البلدان المعنية على الابتكار في الوقت الراهن. فعلى سبيل المثال، حصل ٦٠٠٠ طالب على درجة الدكتوراه في البرازيل سنة ٢٠٠٠[٢٧]، وتجاوز هذا العدد عدد طلبة الدراسات العليا في اسبانيا وجمهورية كوريا وكندا في نفس السنة.

والأمر اللافت للنظر بصورة خاصة هو أن عدد طلبات البراءات الناجمة عن القطاع الجامعي في المكسيك (٣٢ طلباً سنة ١٩٩٩) ما زال منخفضاً للغاية بالمقارنة بالإنتاج العلمي الوطني. وإذا كان الابتكار في المحيط الجامعي لا ينعكس في البراءات بسبب تعقد وتكلفة اكتساب وحفظ الحقوق، لا سيما من الخارج[٢٨]، فمن الصحيح أيضاً أنه ليس هناك أي دليل في رؤية الجامعات الوطنية على استحداث المرافق الأساسية الضرورية لدعم عمليات إدارة التكنولوجيا في الجامعات ومراكز البحث كعمل يحظى بالأولوية.

ويتضح من النتائج محل التحليل حتى اليوم أن الشروط لم تكن ملائمة في المكسيك وربما في بلدان الإقليم الأخرى لإقامة الرابطة اللازمة بين القطاعين الجامعي والعلمي من جهة، وجهاز الإنتاج الذي بمقدوره أن يحوّل التنمية التكنولوجية إلى آلية لابتكار المؤسسات من جهة أخرى. ولا تتوخى هذه الوثيقة تحليل أسباب هذه التجزئة في تدفق التكنولوجيا أو طريقة معالجتها. غير أن وجود حقوق الملكية الصناعية في مثل هذه الظروف من شأنه أن يسهم، ولو إلى حد محدود، في توفير الشروط التي تسمح بإطلاق الطاقة الابتكارية وتحويلها إلى تنمية ملموسة ومستدامة.

ولا شك في أن تحسين مستويات حماية البراءات سيؤثر تأثيراً إيجابياً في الابتكار والتنمية التكنولوجية فقط إذا كانت حقوق الملكية الصناعية تشكل جزءاً من سياسة متكاملة ومترابطة تستهدف أساساً زيادة القدرة على المنافسة على الصعيد الوطني من خلال إنشاء آلية تشجع تخطيط استراتيجيات المؤسسات بشأن التكنولوجيا، وذلك من أجل حيازة وتطوير واستغلال هذه التكنولوجيا.

جيم - تأثير اعتماد معاهدة التعاون بشأن البراءات في الابتكارات الوطنية والتنمية التكنولوجية

أدى انضمام المكسيك إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات سنة ١٩٩٥ إلى فتح المجال أمام المنتفعين المحليين بالمعاهدة، وإتاحة الفرصة لهم للانتفاع بصورة أفضل من نظام الملكية الصناعية، كما أدى بالتالي إلى تعزيز ترويج وتدويل التكنولوجيا المكسيكية.

وعلى الصعيد الدولي، فإن أغلبية طلبات البراءات الصادرة عن بلدان نامية والمنتفعة بقناة معاهدة التعاون بشأن البراءات وردت من سبعة بلدان، هي جمهورية كوريا (٢٥٥٢ طلباً) والصين (١١٢٤ طلباً) والهند (٤٨٠ طلباً) وجنوب أفريقيا (٤٠٧ طلبات) وسنغافورة (٣٢٢ طلباً) والبرازيل (٢٠٤ طلبات) والمكسيك (١٢٨ طلباً).

وبالنسبة إلى هذه المجموعة من البلدان، فإن الهند سجلت أكبر معدل للنمو (٥١,٩ في المائة) وتلتها المكسيك (١٩,٦ في المائة) وسنغافورة (١٨,٨ في المائة) وجمهورية كوريا (١٠,٢ في المائة) في سنة ٢٠٠٢. ووردت ٤٨ في المائة من طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات الصادرة عن بلدان نامية من جمهورية كوريا (انظر الجدول الرابع).

الجدول الرابع

طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات الواردة من بلدان نامية

السنة	٢٠٠٢			٢٠٠١		٢٠٠٠	
البلد	الطلبات المتسلمة	نسبة النمو	المركز العالمي	الطلبات المتسلمة	نسبة النمو	الطلبات المتسلمة	نسبة النمو
جمهورية كوريا	٢٥٥٢	١٠,١	٨	٢٣١٨	٥٣,١	١٥١٤	٩١,٦
الصين	١١٢٤	-٣٢,٧	١٥	١٦٧٠	١٨٨,٤	٥٧٩	١٤١,٣
الهند	٤٨٠	٥١,٩	٢٢	٣١٦	١٠٢,٦	١٥٦	١٥٥,٧
جنوب أفريقيا	٤٠٧	-٢,٦	٢٣	٤١٨	٨,٣	٣٨٦	٣٧,٤
سنغافورة	٣٢٢	١٨,٨	٢٤	٢٧١	٢٠,٤	٢٢٥	٥٦,٣
البرازيل	٢٠٤	٥,٧	٢٧	١٩٣	١٩,٩	١٦١	٢٧,٨
المكسيك	١٢٨	١٩,٦	٢٩	١٠٧	٥٠,٧	٧١	٣٩,٢
كولومبيا	٣٣	١٣٥,٧	٣٩	١٤			
الفلبين	٢٦	٤٢٠	٤٣	٥			
كوبا	١٣	٣٠	٤٧	١٠	١٠٠	٥	-٤٠

المصدر: الويبو

وعلى الصعيد الدولي، زاد عدد الطلبات الوطنية التي اختارت قناة معاهدة التعاون بشأن البراءات بصورة مطردة منذ سنة ١٩٩٥ (انظر الجدول الخامس)، مما أدى بالتالي إلى زيادة عدد البراءات الممنوحة لمواطنين مكسيكيين في الخارج (انظر الرسم البياني الحادي عشر).

الجدول الخامس

عدد طلبات البراءات المكسيكية المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢

المكسيك	١٠	٢٤	٤٤	٦٧	٥١	٧١	١٠٧	١٢٢
المصدر: المعهد المكسيكي للملكية الصناعية.								

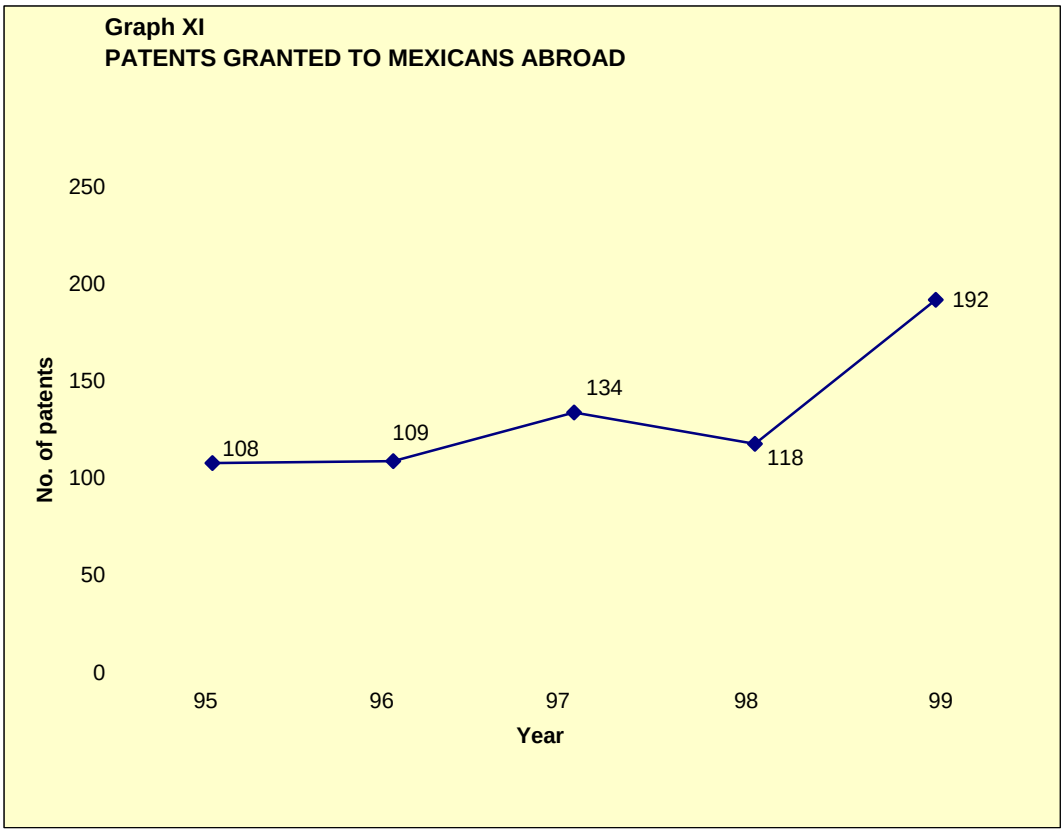

Source: WIPO.

ومن بين المخترعين الوطنيين الذين اختاروا قناة معاهدة التعاون بشأن البراءات في التسعينات من القرن الماضي، كان ٦٢ في المائة مخترعين مستقلين و٢٨ في المائة شركات والبقية مؤسسات جامعية. ويعكس هذا التوزيع نسبة المشاركة التي لوحظت في البلد، والطلبات التي أودعها مقيمون مكسيكيون لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية[٢٩] طوال عدة عقود.

ومن وجهة النظر الكيفية، أتاحت معاهدة التعاون بشأن البراءات للمنتفع المكسيكي إمكانية اتباع طريقة مبسطة وأكثر موثوقية لتنويع اختياراته فيما يتعلق بعدد البلدان التي يعتزم حماية اختراعه فيها وتسويق تكنولوجيته بالتالي.

وقبل الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات، كانت الجهود الدولية للمنتفعين المكسيكيين تركز أساساً على الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تستوعب نحو ٣٥ في المائة من كل الطلبات المودعة في الخارج. غير أن أصحاب الطلبات الوطنيين التفتوا أكثر فأكثر إلى أقاليم العالم الأخرى منذ سنة ١٩٩٥، بحيث ان ٤,٦ في المائة فقط من الطلبات المكسيكية المودعة على الصعيد الدولي

أودعت في الولايات المتحدة (انظر الرسم البياني الثاني عشر)، وأودعت بقية الطلبات في أقاليم أخرى، وبخاصة في القارة الأوروبية (انظر الرسم البياني الثالث عشر).

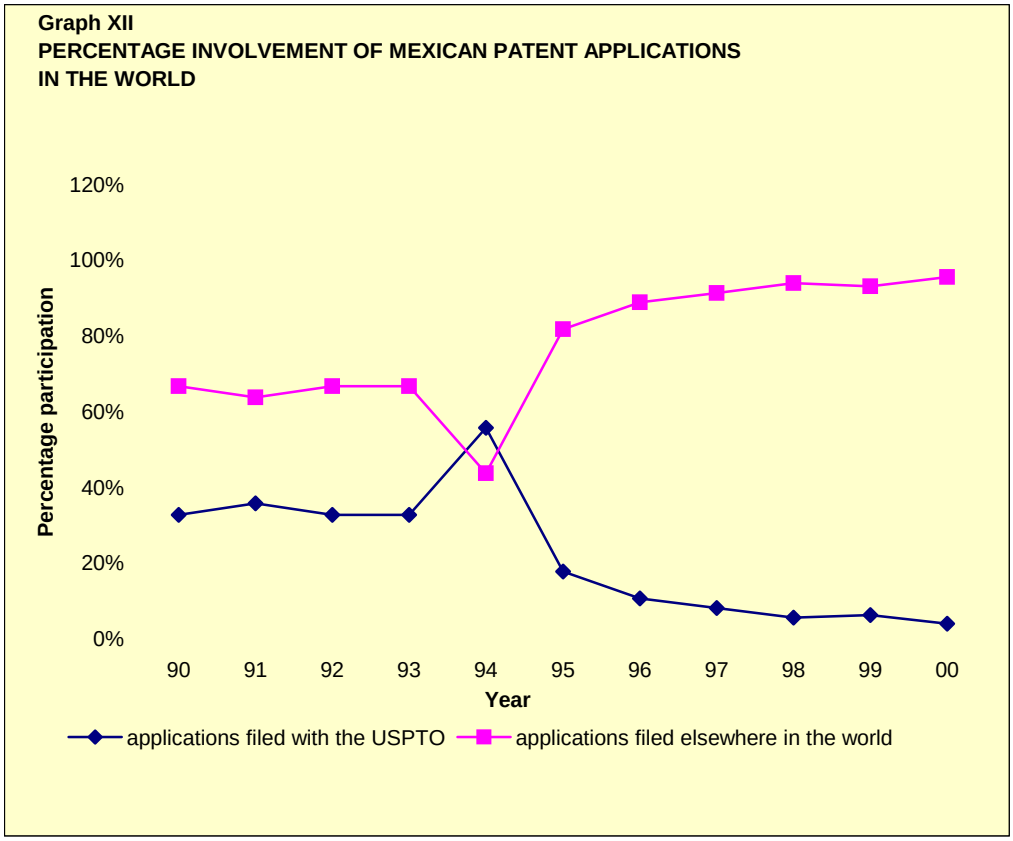

Source: WIPO.

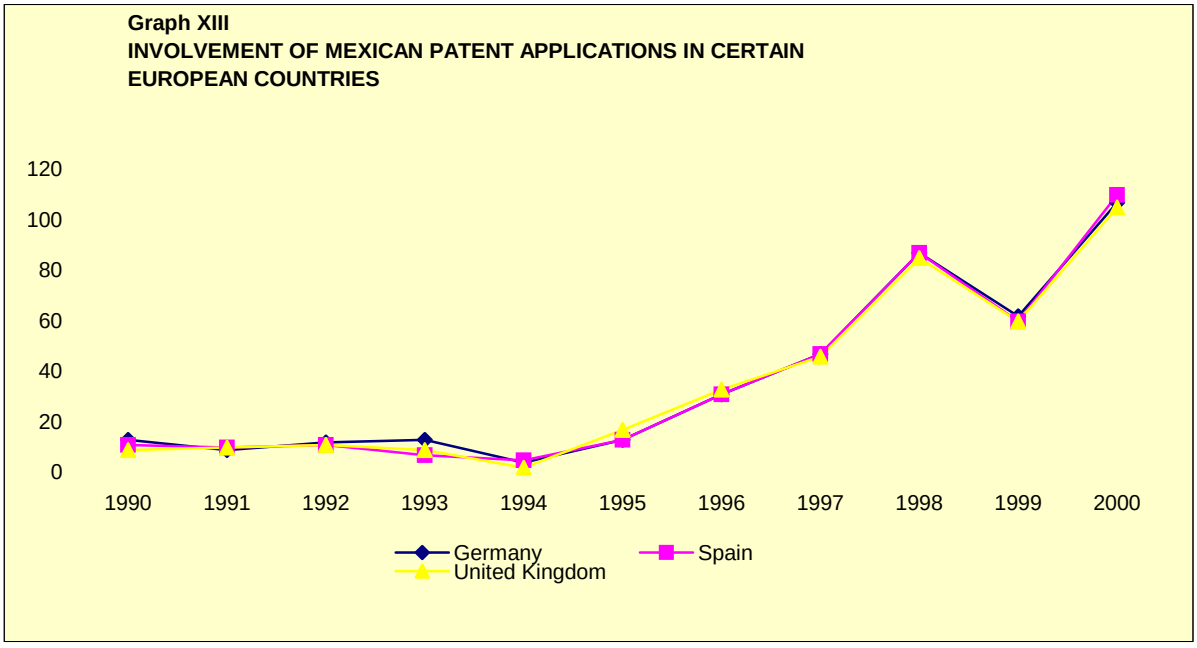

Source: WIPO.

وأخيراً، فقد درسنا في فصل سابق من هذه الوثيقة الفوائد الجمة التي قد تنجم عن اعتماد آلية تسمح بمنح البراءات تبعاً لإجراءات متفق عليها دولياً، وتحسن بالتالي فعالية وجودة الخدمات التي

يقدمها المعهد المكسيكي للملكية الصناعية. غير أنه قد يكون من المفيد الآن أن نحلل ما لهذا التدبير من تأثير محتمل في المنتفعين الوطنيين.

ففي قطاعات الإنتاج العلمي والتكنولوجي، ثمة نوعان من المنتفعين بالنظام. فأولاً، هناك أصحاب الطلبات الذين يرغبون في حماية إنجازاتهم التكنولوجية بموجب البراءات. ولا شك في أن من شأن اعتماد هذه الطريقة أن يسمح لهم، بفضل تمديد فترة بدء المرحلة الوطنية، بإقامة وتقوية العلاقات مع قطاعات الإنتاج الأخرى لكي تحتل ابتكاراتهم مركزاً تنافسياً جيداً، بالإضافة إلى الانتفاع إلى اقصى حد ممكن من التصديق الدولي على مراعاتهم لمتطلبات أهلية ابتكاراتهم للبراءة قبل بدء المرحلة الوطنية.

وثانياً، هناك المنتفعون الذين يستفيدون من النظام كأطراف ثالثة معنية، وهم الأغلبية بالنسبة للمكسيك خاصة والعديد من البلدان النامية. ومن شأن الحل البديل أن يوفر لهم باسرع ما يمكن إمكانية اكتساب إطار دولي يشاركون فيه في الابتكار التكنولوجي، مع التأكد قانوناً من عدم تكرار جهودهم، علاوة على معرفة الاتجاهات التجارية لسنوات قادمة.

الفصل الرابع: خاتمة

خلال سلسلة الاجتماعات السادسة والثلاثين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، قدم المدير العام لهذه المنظمة مبادرة عرفت بجدول أعمال الويبو بشأن البراءات، ومن المأمول أن تطور هذه المبادرة نظام البراءات الدولي في المستقبل على نحو أكثر تماسكاً وترابطاً وأفضل توجيهاً.

وقد أجريت هذه الدراسة لبحث التأثير المحتمل الذي يباشرة جدول أعمال الويبو بشأن البراءات، وعلى الأخص تنسيق اتجاهاته، في البلدان النامية. وحاولنا بذلك توضيح بعض المجالات المشكوك فيها فيما يتعلق بالتكاليف والمنافع المحتملة التي قد تترتب على تعزيز نظام البراءات بالنسبة لقطاعات معينة من السكان، لا سيما القطاعات المعنية بإنتاج التكنولوجيا وتطويرها.

وأجري هذا البحث على أساس استخدام المكسيك كمرجع لأن هذا البلد أضاف عجلة ثانية إلى الجهاز الذي يوجه سياسة تحرير وعولمة اقتصاده الوطني خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، واختار بالتالي تعزيز حقوق الملكية الصناعية بمختلف وسائل التنسيق المماثلة لتلك المنصوص عليها في جدول أعمال الويبو بشأن البراءات.

ولمحاولة تحليل الارتباط المتبادل والتأثير المحتمل للسياسة الرامية إلى تحديث نظام الملكية الصناعية المكسيكي وعمليات الابتكار التكنولوجي، تطلب الأمر قبول هذه السياسة كجزء أساسي من قدرة أي شركة من الشركات على الوقوف في طليعة منافسيها واكتساب مزايا تنافسية لنفسها.

وفي هذا المضمار، تركزت استراتيجيات الابتكار التي نفذت في المكسيك عادة على هيئات القطاع العام، وعلى الآلية القانونية التي تنظم أعمال البحث والتطوير التجريبية، وعلى أساس الابتكار لسد حاجة القطاع العلمي وليس حاجة قطاع الإنتاج[٣٠].

ونتيجة لهذه الرؤية، فإن المكسيك نجحت خلال العقد الأخير في أن تصبح بلداً منتجاً للعلوم والتكنولوجيا عالية الجودة والتاثير على الصعيد الدولي. غير أنه لم تتوفر للمكسيك أو ربما لبلدان اخرى في الإقليم الشروط الملائمة لإقامة الرابطة الضرورية بين القطاع الأكاديمي والعلمي وقطاع الأعمال القادر على تحويل التنمية التكنولوجية إلى هياكل مؤسسية للابتكار، كما يتضح ذلك من المؤشرات محل التحليل في هذه الوثيقة.

ونتيجة لهذه التجزئة في تدفق التكنولوجيا، فإن المنافسة بين المؤسسات لم تتوقف طوال ٢٠ سنة على استراتيجيات الأعمال التي شملت البحث والتطوير كقوة دافعة رئيسية لعملية الابتكار. وتبين من الدراسات الحديثة العهد أن المؤسسات المكسيكية تبتكر عن طريق اكتساب التكنولوجيا وتكييفها، وإقامة مختلف أشكال التعاون مع المؤسسات الأخرى لهذا الغرض، ودون مباشرة مشروعات البحث والتطوير بنفسها، وبالانضمام إلى سلسلة الإنتاج المعقدة استجابة لحوافز السوق[٣١].

وبناء على هذه الظروف، فإن تعزيز معايير حماية البراءات سيؤثر تاثيراً إيجابياً في أنشطة الابتكار والتنمية التكنولوجية فقط إذا كانت حقوق الملكية الصناعية تشكل جزءاً متكاملاً ومتناسقاً لسياسة تستهدف أساساً زيادة القدرة على المنافسة على الصعيد الوطني بإنشاء جهاز يساعد على دعم تخطيط استراتيجيات المؤسسات في المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا، بما في ذلك اكتساب هذه التكنولوجيا وتطويرها واستغلالها.

ومع ذلك، فإن عملية تحديث نظام الملكية الصناعية المكسيكي، كما هي معدة في مخطط الابتكار الذي تتبعه الصناعة الوطنية، يمكن النظر إليها كوسيلة فعالة لدعم التحالفات التكنولوجية بين مختلف المؤسسات، مما يتيح للمقاولين المكسيكيين إمكانية الحصول على مهارات وخبرات المنظمات الأخرى من أجل اكتساب التكنولوجيا وتكييفها.

وكما يتضح من النتائج المذكورة في هذه الوثيقة، فإن تعزيز حقوق الملكية الصناعية مكن الشركات الوطنية من زيادة مشترياتها التكنولوجية خلال العقد الأخير، مع تفضيل اكتسابها بالانتفاع بالبراءات وحقوق الملكية الصناعية الأخرى، بدلاً من استيراد خدمات المساعدة التقنية، مما يقلل الاعتماد على الوكالات الخارجية.

ومن جهة أخرى، فإن نقل تكنولوجيا البراءات يوفر للمنتفع بها إمكانية الحصول على كامل المعارف والخبرات التي يحوزها مالك السند، في حين أن نقل المعارف التقنية المستحدثة في الخارج ضاعف بالفعل قدرة الشركات المقيمة في البلد على المنافسة في الأسواق الدولية عن طريق الانتفاع بالتكنولوجيا المتقدمة، كما يشهد على ذلك أداء وتشكيلة صادرات بعض الشركات الرائدة الحائزة على التكنولوجيا الخارجية.

وبالنسبة لتعزيز بنية تحتية قادرة على دعم أي مخطط للابتكار سواء في الحاضر أو في المستقبل، على أساس عمليات البحث والتطوير الداخلية أو، كما يحدث أكثر فأكثر في أغلب الأحيان، بالاستناد إلى الاستراتيجيات الرامية إلى اكتساب أو اعتماد معارف الغير، فإن سياسات الملكية الصناعية تصبح عاملاً أساسياً من عوامل أنظمة الإنتاج. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز نظام الملكية الصناعية المكسيكي ضمن الحدود التي تعهدت بها المكسيك لتحقيق تكامل أفضل مع الاقتصاد العالمي كان له تأثير حاسم في تقدم البلد اقتصادياً، وكذلك في طابع وسير عمل مؤسساته، الأمر الذي جعل من المكسيك المصدر العالمي الثامن والبلد الثاني الأكثر انتفاعاً بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين الاقتصادات الناشئة كافة.

والأكثر من ذلك، وبما أن معاهدة التعاون بشأن البراءات هي اليوم وغداً جزء أساسي من أي نظام دولي لحماية التنمية التكنولوجية، فإن هذه الدراسة خصصت فصلاً للكشف عن التاثير الذي باشره هذا النظام في قطاعات الإنتاج العلمي والتكنولوجي في المكسيك.

وشجع الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات الابتكار والتنمية التكنولوجية من ثلاثة أوجه، فأولاً أتاحت المعاهدة إمكانية رفع مستويات جودة وفعالية الأعمال التي يباشرها المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، ووفرت ثانياً سبيلاً آمناً وسلساً يمكن للمنتفعين بالنظام اتباعه لتنويع اختياراتهم فيما يتعلق بعدد البلدان التي يعتزمون حماية وتسويق تكنولوجيتهم فيها، وتوفر ثالثاً إطاراً دولياً للمنتفعين بالنظام والمعنيين بالشروع في الابتكار التكنولوجي، مع التأكد قانوناً من عدم تكرار جهودهم، علاوة على معرفة الاتجاهات التجارية لسنوات قادمة.

وأخيراً، لا يمكن المغالاة في التوكيد على أهمية الاقتراح المتضمن في عملية إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات والرامي إلى اعتماد آلية تسمح بمنح البراءات وفقاً لإجراءات معترف بها دولياً، وعلى احتمال تأثير هذا التدبير ليس في عمل مكاتب الملكية الصناعية التابعة للبلدان النامية فحسب، بل كذلك في المنتفعين بالنظام جميعاً.

إن إمكانية تمديد المرحلة الدولية بغية إعداد تقرير رفيع المستوى وغير مكره يثبت فيه استيفاء متطلبات الجدة والنشاط الابتكاري وقابلية الاختراع للتطبيق الصناعي، بحيث يمكن تقييد ضرورة فحص الطلبات فحصاً موضوعياً في المكاتب الوطنية، بل حذفها، ستؤدي بلا شك إلى تخفيف عبء عمل هذه المكاتب، وإلى تحسين الفحص ومنح الحقوق وإلى تخصيص وقت كاف للعناية بصورة أكبر بأصحاب الطلبات القليلي الخبرة، الذين يشكلون عادة المنتفعين الوطنيين.

وبالنسبة لهؤلاء المنتفعين بالنظام الراغبين في حماية تكنولوجياتهم عن طريق استصدار براءة عنها، فإن اعتماد هذا التدبير سيسمح لهم، عن طريق تأخير بدء المرحلة الوطنية بصورة أكبر، بإقامة ودعم العلاقات الضرورية مع قطاعات الإنتاج الأخرى بحيث يمكن لهم وضع ابتكاراتهم في مركز

تنافسي حسن، بالإضافة إلى استفادتهم إلى أقصى حد ممكن من التصديق الـــدولي علـــى مراعـــاتهم لمتطلبات أهلية الاختراع للبراءة قبل بدء المرحلة الوطنية.

وبالنسبة للمنتفعين الذين يلجأون إلى النظام كأطراف معنية ثالثة، وبخاصة المكسيك والعديد من البلدان النامية التي تمثل الأغلبية، فإن اعتماد هذا التدبير سيكون المقابل الطبيعي لنظام البـــراءات، أي الحصول ببساطة وفي التوقيت المناسب على المعلومات التكنولوجية، التي توفر بدورها لهذه المجموعة إمكانية تحديد إطار دولي تشارك فيه على نحو آمن تماماً من الناحية القانونية في الابتكار التكنولوجي عن طريق تقليد أو اكتساب أو تعديل التكنولوجيا المشمولة بالحماية في أقاليم العالم الأخرى.

قائمة المراجع

1. See WIPO document A/36/14: Memorandum by the Director General entitled “Agenda for the development of the international patent system,” Geneva, August 6, 2001.

2. See WIPO document A/37/6: Memorandum by the Director General entitled “WIPO Patent Agenda: Options for development of the international patent system,” Geneva, August 19, 2002.

3. Correa, M. Carlos and Musungu F. Sisule: “The WIPO Patent Agenda: A new risk for developing countries?” South Center, Geneva, 2002.

4. Correa, op. cit., p. 23; Okediji, R., “Setting an Agenda for Intellectual Property Negotiations in the Next Five Years,” Bellagio (mimeo) 2002, p. 1.

5. Correa, op. cit., p. 26; Barton, J., “Integrating IPR policies in development strategies,” background paper for 2002 Bellagio meeting.

6. Correa, op. cit., p. 23; CIPR, Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy, London, 2002, p. 8.

7. See WIPO document A/37/14: General Report of the Assemblies of the Member States of WIPO, Geneva, October 1, 2002, par. 320.

8. Dunning, J., “Multinational enterprises and the globalization of innovatory capacity,” Research Policy, vol. 10, No. 23, 1996.

9. Huerta Casado, Y., “El Tratado de Libre Comercio en materia de Propiedad Intelectual y sus repercusiones en América Latina” en Derecho de la Propiedad Intelectual: Una perspectiva trinacional. Instituto de Investigaciones Jurídicas. Series H : Estudios de Derecho Internacional Público, No. 26. Autonomous National University of Mexico, 1998, pp. 125-154.

10. Aboitas Aguilar, J., “Estudio sobre el Sistema de Propiedad Industrial hacia el Siglo XXI” Final report for the Mexican Industrial Property Institute, October 2000, p. 3.

11. Huerta, op. cit., p. 143.

12. See http://www.economia.gob.mx

13. See WIPO document PCT/R/WG/4/7: “Options for Future Development of International Search and Examination,” Geneva, March 21, 2003.

14. See http://www.economia.gob.mx

15. Bueno Campos, E., “Fundamentos de economía y organización industrial”, McGrawHill, Spain, 1994.

16. Corona Treviño, L., “Innovación y competitividad empresarial.” Contributions: Review of the Economics Faculty-BUAP, Year VII, No. 20, pp. 55-65.

17. Simesen, C., “Los grupos empresariales tipo conglomerado en México,” mastership thesis, Accountancy and Administration Faculty, Autonomous National University of Mexico, 2001.

18. Castañón, R. and Solleiro, J.L., “Evaluación de la competitividad de empresas de alimentos pequeñas y medianas en la ciudad de México,” to be published in the records of the XXII Simposium on Innovation Management, Salvador, Brasil.

19. Solleiro, J.L., “El programa especial de Ciencia y Tecnología 2001-2006 (PECYT) y el Sistema Nacional de Innovación.” Contributions: Review of the Economics Faculty-BUAP. Year VII, No. 20, pp. 41-53.

20. Idem.

21. Keun, L., Dong, H. and Chaesung, L., “Industrial Property Rights and Technological Development in the Republic of Korea.” Institute of Economic Research, National University of Seoul, Korea, for the World Intellectual Property Organization, May 2002.

22. See OCDE, “Main Science and Technology Indicators” 1999-2.

23. Correa, op. cit.

24. Bank of Mexico, Foreign Sector indicators, Monthly Record No. 209, Merchandise Export Data by Originating Economic Activity, January 2000.

25. See OECD, “Managing National Innovations,” Paris, 1999.

26. Bazdresch Parada, C., “Indicadores de Actividades Científicas y Tecnológicas,” 1990-1999, México. SEP-CONACYT, p. 157.

27. Aguayo Quezada, S., “México en Cifras”, Ed. Grijalbo, p. 277.

28. CIPR, op. cit., p. 121.

29. Aboites Aguilar, J. and Soria, M., “Innovación propiedad intelectual y estrategias tecnológicas. La experiencia de la economía mexicana.” Metropolitan Autonomous University. Publ. Miguel Angel Porrúa, Mexico, 1999.

30. Solleiro, op.cit.

31. Solleiro, op.cit.

بيان سيرة ديبورا لازرد سالتييل

التكوين الأكاديمي

حصلت على دبلوم في البيولوجيا من جامعة المكسيك الوطنية، وعلى شهادة فخرية عن رسالتها عن فيروس شلل الأطفال. كما حصلت على درجتي الماجستير والدكتوراه في مجال البيولوجيا الجزيئية والباثولوجيا التجريبية على التوالي. وكانت رسالتا الماجستير والدكتوراه موضع منشورات دولية ومحاضرات في مؤتمرات وطنية ودولية. وفازت رسالتها للدكتوراه بجائزة الكتور خورخي روزنكرانز السنوية للبحوث العلمية.

الخبرة المهنية

١٩٩٤ – ٢٠٠٢: عهد إليها في المعهد المكسيكي للملكية الصناعية بالمهمات التالية:

مستشارة المدير العام بشأن التكنولوجيا الاحيائية (١٩٩٤-١٩٩٨).

(أ) شاركت بهذه الصفة في عملية صياغة إصلاح قانون الملكية الصناعية المكسيكي سنة ١٩٩٤.

(ب) وشاركت أيضاً في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات التي أفضت إلى إنشاء إدارة التكنولوجيا الاحيائية.

(ج) وأعدت برامج مشتركة مع قطاعات الجامعات وإدارة الأعمال من أجل التوعية بنظام الملكية الفكرية والمصادقة عليه رسمياً وتعزيز الانتفاع به بالتالي لتشجيع التنمية التكنولوجية.

(د) وكانت محاضرة وأستاذة الملكية الصناعية في أغلب الجامعات أو المراكز التكنولوجية المكسيكية التي لها إدارة للتكنولوجيا الاحيائية. وشاركت أيضاً كمحاضرة في عدة محافل وطنية ودولية، وحررت منشورات عن حماية الاختراعات البيوتكنولوجية.

(ه) وأبرمت اتفاقات للتعاون مع قطاع صيانة البيئة للكشف عن أسس مشتركة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية.

المديرة المساعدة لإدارة البراءات (١٩٩٩ – ٢٠٠٢).

(أ) كانت مسؤولة بهذه الصفة عن تنفيذ مشروع المعهد المكسيكي للملكية الصناعية لسنة ٢٠٠٠، الذي استهدف تعزيز نمو إدارة البراءات من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض عبء العمل، والاحتفاظ في نفس الوقت بحسن سير إجراءات منح البراءات.

(ب) واعتمدت بعض السياسات الرامية غلى تحسين جودة وعدد الخدمات التي توفرها إدارة البراءات، مثل تنفيذ معاملات الفحص في المكاتب الإقليمية المنتشرة في كل أنحاء البلد، واعتماد تقرير البحث التمهيدي الدولي كأداة مساعدة في فحص البراءات فحصاً موضوعياً، وإنشاء وحدة خاصة مخصصة لاستحداث مشروعات لمراقبة الجودة.

(ج) وكانت مسؤولة أيضاً عن تنفيذ نظام برامج حواسيب البراءات (الذي وضع بموجب اتفاق للتعاون مع الويبو)، مما سمح بإدارة إجراءات البراءات على نحو متكامل.

(د) وشاركت في التخطيط الاستراتيجي لإدارة البراءات المعد للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦.

(ه) كما شاركت كعضو في الوفد المكسيكي في دورات لجنة الخبراء، والمؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة قانون البراءات، وكذلك في المؤتمرات التي عقدت في مقر الويبو بشأن المعارف التقليدية.

[نهاية الوثيقة]